

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

دور التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية في شركات

التأمين

دراسة حالة شركة - ALLIANCE - للتأمينات

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إشراف الأستاذة:

- أمال ينون

إعداد الطالبتين:

- بوقليع خديجة

- مجدوب يمينة

تم تقييمها من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر ب	د. الأستاذ فيصل بوميذ
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أستاذة محاضرة أ	د. الأستاذة أمال ينون
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د. الأستاذ جمال قدام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير

نشكر الله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، نحمد الله الذي يسر لنا  
سبيل الصبر لإتمام هذه المنكرة كما نتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين الذين جعلهم الله  
سببا لوجودنا في الحياة وتكبدهم مشقة ظروفنا  
نتقدم بأرقى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذتنا المشرفة "أمال ينون" ولا ننسى بالذكر  
الدكتور الفاضل "فؤاد بن حدو" الذي لم يبخل علينا بالمساعدة والنصح والتوجيه من أجل إتمام هذا العمل  
كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد  
حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

# إهداء

- إلى سندي في الحياة أبي .....
- إلى رمز الحنان أمي.....
- إلى من ساعدني في الأفراح والأحزان الإخوة الأعزاء.....
- إلى لآليء البيت ومصابيحه أخواتي الغاليات.....
- إلى من كانوا غرباء عنا ليصبحن من أعمدة البيت زوجات أخي الغاليات .....
- إلى سنافر العائلة.....
- إلى الصديقات الغاليات.....

خديجة

الصفحة	
III	الشكر
III	الإهداء
III	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
III	قائمة الملاحق
III	قائمة الرموز والمختصرات
أ-ج	مقدمة عامة
<b>28-07</b>	<b>الفصل الأول: التأسيس النظري للتشخيص المالي والمخاطر المالية في شركات التأمين</b>
07	<b>تمهيد</b>
08	<b>1.1. إضاءات حول التشخيص المالي في شركات التأمين</b>
08	1.1.1. مفهوم التشخيص المالي
09	2.1.1. أهداف التشخيص المالي
09	3.1.1. خطوات التشخيص المالي
11	4.1.1. طرق التشخيص المالي
12	5.1.1. الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي
15	<b>2.1. أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين</b>
15	1.2.1. مفهوم المخاطر المالية
16	2.2.1. أنواع المخاطر المالية
21	3.2.1. العوامل المؤثرة في حدوث المخاطر المالية وطرق قياسها
23	4.2.1. إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين
28	<b>خلاصة الفصل</b>
<b>71-30</b>	<b>الفصل الثاني: مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين</b>
30	<b>تمهيد</b>
31	<b>1.2. ماهية شركات التأمين</b>

31	1.1.2. مفهوم شركات التأمين
31	2.1.2. أنواع شركات التأمين
33	3.1.2. وظائف شركات التأمين
35	2.2. قنوات مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية
35	1.2.2. القوائم المالية في شركات التأمين
45	2.2.2. أساليب وأدوات التشخيص المالي التقليدية
62	3.2.2. أساليب وأدوات التشخيص المالي الحديثة
71	خلاصة الفصل
92-73	الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
73	تمهيد
74	1.3. تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
74	1.1.3. تعريف شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
75	2.1.3. الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية
76	3.1.3. تطور مؤشرات أداء شركة أليانس للتأمينات
78	2.3. تشخيص الوضعية المالية لشركة أليانس
78	1.2.3. تشخيص الوضعية المالية للشركة بواسطة القوائم المالية
81	2.2.3. تشخيص الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي
84	3.2.3. تشخيص الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية
92	خلاصة الفصل
94	الخاتمة
97	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	نموذج الميزانية المالية لشركة التأمين	(1.2)
41	حسابات النتائج حسب الطبيعة	(2.2)
42	حسابات النتائج حسب الوظيفة	(3.2)
44	تغير في حقوق الملكية	(4.2)
49	الوضع المالية للخزينة	(5.2)
53	محتوى نسب النشاط في شركات التأمين	(6.2)
55	نسب السيولة في شركات التأمين	(7.2)
56	هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين	(8.2)
57	نسبة الملاءة المالية لشركات التأمين	(9.2)
58	نسبة المردودية المالية في شركات التأمين	(10.2)
64	تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	(11.2)
66	تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة	(12.2)
76	تطور رقم أعمال الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(1.3)
77	تطور تعويضات الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(2.3)
78	تطور استثمارات الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(3.3)
78	تطور ميزانية الأصول خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(4.3)
79	تطور ميزانية الخصوم خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(5.3)
80	حسابات النتائج خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(6.3)
81	رأس مال العامل الدائم	(7.3)
81	رأس مال العامل الأجنبي	(8.3)
82	رأس مال العامل الخاص	(9.3)
82	رأس مال العامل الإجمالي	(10.3)
82	احتياجات في رأس مال العامل	(11.3)

83	الخزينة المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019	(12.3)
84	معدل التغير في نتيجة الشركة	(13.3)
84	نسبة الأصول إلى رأس مال	(14.3)
85	نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس مال العامل	(15.3)
85	نسبة السيولة	(16.3)
86	نسبة الربحية	(17.3)
87	نسبة الملاءة المالية	(18.3)
88	هامش الملاءة	(19.3)
89	نسب المردودية	(20.3)
90	معدل دوران الأصول	(21.3)
91	معدل دوران الأصول الجارية	(22.3)
91	معدل دوران الأصول غير جارية	(23.3)



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	خطوات التشخيص المالي	(1.1)
14	الأطراف المستفيدة من التشخيص	(2.1)
20	أنواع المخاطر المالية	(3.1)
75	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات	(1.3)
76	التمثيل البياني لتطور رقم أعمال الشركة	(2.3)
77	التمثيل البياني لتطور تعويضات الشركة	(3.3)
83	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي	(4.3)
86	التمثيل البياني لنسب سيولة الشركة	(5.3)
87	التمثيل البياني لنسب ربحية الشركة	(6.3)
88	التمثيل البياني لنسب الملاءة المالية للشركة	(7.3)
89	التمثيل البياني لنسب المردودية المالية للشركة	(8.3)

العنوان	الرقم
الميزانية المالية لشركة أليانس جانب الأصول (2018-2017)	01
الميزانية المالية لشركة أليانس جانب الخصوم (2018-2017)	02
الميزانية المالية لشركة أليانس جانب الأصول (2019)	03
الميزانية المالية لشركة أليانس جانب الخصوم (2019)	04
جدول حسابات النتائج لشركة أليانس (2018-2017)	05
جدول حسابات النتائج لشركة أليانس (2019)	06

المدلول	الإختصار
variance	$\delta$
Le retour de billets d argent	iR
Prédiction mathématique de retour	E(R)
La perspective d une bllets d argent	iP
Fonds de roulement	FR
Fonds de roulement net global	FRng
Besoins en Fonds de Roulement	BFR
Besoins en Fonds de Roulement pour l'exploitation	BFRex
Besoins en Fonds de Roulement hors exploitation	BFRHex
Droits en dehors de l'exploitation	BFREHEX
Dettes hors exploitation	BFRHEX
nette Trésorerie	TN

# مقدمة عامة

تعتبر شركات التأمين من أهم القطاعات التي تؤدي دورا هاما في السوق المالي انطلاقا من طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواء كانت اقتصادية أو مالية، إلا أن تحقيقها يؤدي إلى مواجهة العديد من المخاطر بسبب طبيعة نشاطها الذي يؤثر سلبا على مكانتها في سوق التأمين.

ولابد من الاهتمام بالوضع المالي لشركات التأمين نظرا لأهميتها في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال التقييم المستمر للمخاطر المالية من أجل مواجهتها، وحتى تتمكن إدارة المخاطر المالية من معرفة حجم المخاطر التي تتعرض لها تعمل على إيجاد طريقة لمعالجتها والحد منها، وذلك من خلال تشخيص وضعيتها بعدت أساليب ونماذج لضمان الاستمرار.

تسعى شركات التأمين إلى تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في تقييم المخاطر المالية المتعددة، وذلك بسبب طبيعة نشاطها، والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها، ولعل من أهم هذه التقنيات التي تعتمد عليها في تقييم مخاطرها، نجد التشخيص المالي الذي يعتبر أسلوبا تستخدمه أغلب الشركات من أجل تشخيص الوضع المالي وتقييم مخاطرها، واستخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية والاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة.

فبعد التقييم، يستند إلى مجموعة من المؤشرات والنسب المساعدة في عملية التشخيص المالي للمعلومات المالية وهذا من خلال ما توفره من بيانات خام وأرقام ودلالات تساعد في التحليل الجيد والفعال في تقييم المخاطر المالية التي تواجهها الشركة.

### أولا: إشكالية الدراسة

نظرا للدور الذي يلعبه التشخيص المالي كمقياس لتقييم المخاطر المالية في شركات التأمين، ومن خلال القراءات المختلفة المتعلقة بالموضوع للأدوات المختلفة لتقييم المخاطر المالية للشركة خاصة النسب والمؤشرات المالية، تبحث هذه الدراسة في كيفية تسيير هذه المخاطر المالية انطلاقا من تطبيق ذلك على شركة أليانس للتأمينات. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

### هل يسهم التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية لشركة أليانس للتأمينات؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية، السؤالين الفرعيين التاليين:

- فيما تتمثل أهم المخاطر المالية التي تواجهها شركة أليانس للتأمينات؟
- ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص المالي لشركة أليانس للتأمينات؟

### ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على التساؤلات الموضوعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- للتشخيص المالي دور كبير في تقييم المخاطر المالية لشركة أليانس من خلال كشف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها من أجل تحسين الوضع المالي للشركة.
- مخاطر السيولة وخطر الملاءة المالية من أهم المخاطر المالية التي تواجه شركة أليانس للتأمينات.
- النسب والمؤشرات المالية من الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص المالي لشركة أليانس للتأمينات.

### ثالثا: دوافع اختيار موضوع الدراسة

تكمّن أهم الدوافع من وراء اختيارنا لموضوع الدراسة في:

- الميول الشخصي للتعرف على موضوع التأمين لذا قمنا باختيار موضوع يقتصر على شركات التأمين.
- معرفة أهم أدوات التشخيص المالي الذي تستخدم في تقييم المخاطر المالية في الشركة.
- الموضوع يدخل في صميم التخصص.
- الأهمية البالغة للموضوع لدى مدراء شركات التأمين وخاصة الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

### رابعا: أهمية الدراسة

يعد موضوع الدراسة من أهم المواضيع التي تشغل حيزا كبيرا في الوقت الحالي، وهذا نظرا للحاجة المتزايدة لإيجاد الطرق والأساليب التي تساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها، والتي من خلالها يمكن للشركات الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم دون التأثير على التوازن المالي للشركة وذلك لما لها من خصوصية عن باقي الشركات كون المنتج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقق منه.

### خامسا: أهداف الدراسة

تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الوقوف على واقع تطبيق التشخيص المالي في شركات التأمين.
- التعرف على كفاءة التشخيص المالي ومدى فعاليته في تقييم المخاطر المالية في الشركة.
- معرفة العلاقة بين المخاطر المالية والتشخيص المالي.
- محاولة التطرق إلى نماذج جديدة للتشخيص المالي لتقييم المخاطر المالية في شركات التأمين.
- معرفة واقع التشخيص المالي في شركات التأمين وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة.

### سادسا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

#### (1) منهج الدراسة

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري المرتبط بالتشخيص المالي والتحليل النظري لأدواته وكيفية تقييمه للمخاطر المالية لشركات التأمين، أما في الدراسة التطبيقية فقد اعتمدنا على منهج التحليلي من خلال الوقوف على تشخيص حالة شركة أليانس للتأمينات.

#### (2) الأدوات المستخدمة

- المراجع والكتب التي صدرت في هذا المجال؛
- مذكرات تخرج ماجستير وأطروحات دكتوراه؛
- المجلات العلمية المتخصصة؛
- الملتقيات الوطنية؛
- البحث عن طريق الانترنت.

سابعاً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتمثل في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية "بورصة الجزائر".  
الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في الفترة ما بين (2017-2019).

ثامناً: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع ما يلي:

1) دراسة سليمة طبائبية (2009)، بعنوان: "تقييم الأداء المالي للشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين (2007-2009)، منكرة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-، الجزائر.

حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة للتساؤل التالي:

تتمثل مشكلة البحث باعتماد نسب التحليل المالي التقليدية في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين.

وتتمثل أهم أهداف الدراسة، في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشراً عن حقيقة وضعها المالي، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفاذي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين إنما يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تتعرض لها وكيفية معالجتها.
- تسعى شركات التأمين دائماً إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية.

• تشير نسب التحليل المالي على مراعاة خصوصيات نشاط التأمين في تقييم الأداء المالي لشركة.

2) دراسة زهرة مختاري (2011)، بعنوان: "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة (2005-2007)، منكرة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس-.

حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة للتساؤل التالي:

ما هو دور التشخيص المالي في تقييم أداء المالي لشركات التأمين.

تمثلة أهم أهداف الدراسة، في إبراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركة التأمين، واستخلاص الطرق والأدوات من أجل إبراز نقاط القوة والضعف في الشركة

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقييم الأداء لشركات التأمين يعد مهماً سواء كان صناعياً تجارياً أو خدمية.

• حتى تتمكن الشركة من النمو والاستقرار يتوجب عليها تقييم أداءها وذلك من خلال قيامها بالتشخيص المالي بهدف معرفة الوضعية المالية لها.

• التشخيص المالي عملية تحليلية للمحيط الخارجي والداخلي للشركة، إلا أنه غير كافي لوحده تماما لتقييم الأداء.

**3) دراسة فيروز جيراز (2019)، بعنوان: "دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته على تغطية المخاطر"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر.**

حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة للتساؤل التالي:

ما مدى أهمية الابتكارات المالية الحديثة كأداة لتغطية المخاطر بالنسبة لشركات التأمين؟

وتتمثل أهم أهداف الدراسة، في إبراز أهمية الابتكارات المالية الحديثة كأداة فعالة لتغطية المخاطر

المالية في شركات التأمين.

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

• الابتكارات المالية الحديثة لها دور مهم في التغلب على الكثير من المخاطر التي تواجه شركات التأمين.  
• استخدام شركات التأمين لهذه الأدوات بغرض تغطية المخاطر مرتبط بنوعيتها والأداة المالية المشتقة الملائمة لذلك.

• الاستعمال المفرط لهذه الأوراق المالية بحد ذاتها يشكل خطر على المؤسسة، لهذا يجب التعامل بعقلانية مع هذه الابتكارات المالية.

**تاسعا: صعوبات الدراسة**

وجهننا خلال فترة إنجاز هذا البحث صعوبات عديدة تتمثل في:

• نقص المراجع بمجال شركات التأمين والمخاطر المالية المتعلقة بها.  
• عدم وجود دراسات سابقة بنفس متغيرات الموضوع.

**عاشرا: هيكل الدراسة**

قصد الإلمام بالموضوع ومختلف جوانبه، وإعطاء القدر الكافي من الاهتمام بالدراسة ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة منها، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وآخر تطبيقي.

**1) الفصل الأول، المعنون ب: "التأصيل النظري للتشخيص المالي والمخاطر المالية في شركات التأمين"،** تناول فيه الأدبيات النظرية المتعلقة بالمفاهيم الأساسية حول التشخيص المالي والمخاطر المالية في الشركة وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث المبحث الأول تناولنا فيه الإطار النظري للتشخيص المالي وذلك من خلال التطرق إلى تعريفه وطرقه والأطراف المستفيدة منه، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تعريف المخاطر المالية أنواعها وكيفية إدارة هذه المخاطر.



**(2) الفصل الثاني، المعنون بـ:** "مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين"، فقد تم التطرق فيه إلى مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين، حيث تضمن المبحث الأول مفهوم شركات التأمين أنواعها ووظائفها، أما في المبحث الثاني خصص للأدوات والأساليب المستخدمة في التشخيص المالي لتقييم المخاطر المالية في الشركة.

**(3) الفصل الثالث، المعنون بـ:** "دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات"، والتي تضمن في المبحث الأول كل من تعريف شركة أليانس حيث تم التطرق إلى نشأتها، الهيكل التنظيمي لها، وأهم الأنشطة التي تقوم بها، أما في المبحث الثاني يتم فيه إسقاط الدراسة النظرية على الشركة خلال الفترة (2017-2019) وتقييم مخاطر المالية بواسطة أدوات التشخيص المالي.

## الفصل الأول: التأسيس النظري للتشخيص المالي والمخاطر المالية

- 1.1 إضاءات حول التشخيص المالي في شركات التأمين
- 2.1 أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

## تمهيد

تتعرض شركات التأمين إلى مجموعة من المخاطر المالية مثلها في ذلك مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فشركات التأمين تعمل على جمع المخاطر التي يتعرض لها المؤمن لهم هذا ما يؤدي إلى حدوث عبء مالي مما ينتج عنها أخطار تعمل الشركة على إدارة هذه المخاطر والتقليل منها من خلال أدوات وأساليب للحد منها، والتشخيص المالي يعتبر من الأدوات الناجعة التي تساعد الشركات على اتخاذ القرارات المالية، وهو من أهم التقنيات التي تعتمد عليها شركات التأمين.

من أجل الإلمام بالموضوع والتوسع فيه أكثر، سنتناول في هذا الفصل إلى ما يلي:

- إضاءات حول التشخيص المالي في شركات التأمين
- أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

### 1.1: إضاءات حول التشخيص المالي

يواجه المسير المالي صعوبات وعراقيل متعلقة بالوضع المالية للشركة ولهذا يتوجب عليه اتخاذ قرارات ناجحة وفعالة من خلال إجراء عملية تشخيص الوضع المالية للشركة.

#### 1.1.1. مفهوم التشخيص المالي

نظرا لاتساع مفهوم التشخيص المالي في الشركة فقد قمنا باختصار بعض التعاريف ونذكر منها:

#### أولاً: تعريف التشخيص المالي

(1) "عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية".<sup>1</sup>

(2) "تقييم الحالة المالية لفترة زمنية معينة لنشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الايجابية من السياسة المتبعة باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، لدى فهو يعتبر الركيزة التي يعتمد عليها المسير في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية".<sup>2</sup>

(3) "نشاط يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة، من وجهة نظر القائم بالتشخيص، وبما يفيد في الحكم على مجالات القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن التشخيص المالي هو عملية لتحليل الوضع المالي للشركة من خلال أدوات وأساليب مالية مختلفة بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف للشركة.

#### ثانياً: أهمية التشخيص المالي

تشمل النقاط الآتية:

(1) تزويد القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، ويساعد التشخيص في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛<sup>4</sup>

(3) تقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية ودراسة وتشخيص العجز أو الفائض المتحقق في الموازنة، كما يعتبر مؤشراً أساسياً للمستثمرين الذين يتوقعون العائد للتوزيع، ومؤشراً مالياً في التنبؤ بالأرباح المحتملة والقيمة السوقية لها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص: 45.

<sup>2</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 15.

<sup>3</sup> جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 95.

<sup>4</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 24.

<sup>5</sup> فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، ومدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص: 215-

### 2.1.1. أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي بشكل عام إلى تقييم أداء الشركة من زوايا متعددة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- (1) تحضير المخطط الاستراتيجي للشركة بالنسبة للسنوات المقبلة التي تساعد على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للشركة والعمل على تزويد المسيرين بالمعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية<sup>1</sup>؛
- (2) بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه، وتقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة<sup>2</sup>؛
- (3) تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير، بالإضافة إلى إتباع نتائج قواعد الاستثمار والتمويل والاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنة والخطط المستقبلية<sup>3</sup>.

### 3.1.1. خطوات التشخيص المالي

حتى يتمكن المشخص المالي للوصول إلى نتائج معينة، يجب أن يمر بمجموعة من الخطوات وتتمثل فيما يلي<sup>4</sup>:

- (1) تحديد الغاية أو الهدف من التحليل وهذا يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي ترده فهل تريد تقييم الأداء النهائي، أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية كما يحدث غالباً في البنوك؛
- (2) بعد ذلك يقوم المشخص بجمع المعلومات المطلوبة حسب نوع التشخيص فإن كان هدف التشخيص تقييم الأداء النهائي فإن المحلل يقوم بجمع بيانات عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور كبير في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج؛
- (3) ثم ينتقل المشخص بعد ذلك إلى تحديد أدواته التي سوف يطبقها في عملية التشخيص وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للمشخص ومدى تجربته في مجال التشخيص؛
- (4) هنا يقوم المشخص باستخدام البيانات ذات العلاقة من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة يستفيد منها في عملية التشخيص؛
- (5) بعد الوصول إلى مؤشرات معينة يقوم بتشخيص هذه المؤشرات من أجل معرفة اتجاه هذه المؤشرات في المستقبل؛
- (6) ينتهي المشخص بعد ذلك إلى كتابة استنتاجاته وتوصياته على شكل تقرير يقدم إلى الجهة التي طلبت التشخيص

<sup>1</sup> خميسي شريحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 70-48.

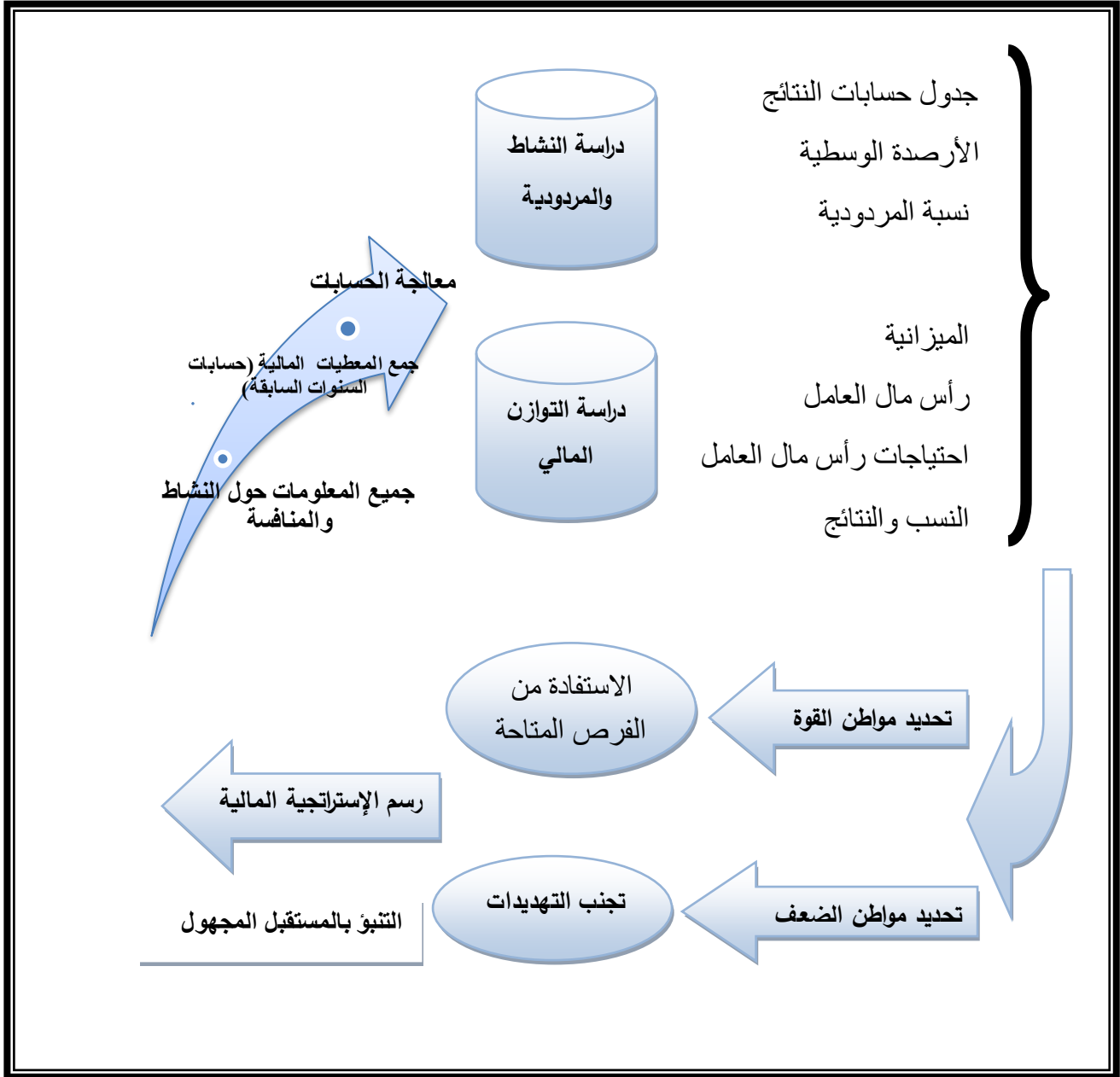
<sup>2</sup> عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 75.

<sup>3</sup> عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي (الأساسي في تقييم الأداء)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 13.

<sup>4</sup> محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، الأردن،

2013، ص: 43-44.

الشكل رقم (1.1): خطوات التشخيص المالي



المصدر: نور الدين وكالة، خليفة الحاج، التشخيص المالي (أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، ص: 129.

#### 4.1.1. طرق التشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية لشركات التأمين والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف، بغية الوصول إلى ذلك يتم استخدام مجموعة من الطرق التي نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>

##### أولاً: التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للشركة لعدت دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية ولإجراء هذه الدراسات لا بد من امتلاك الشركة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية: ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

**(1) تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ، ومن تم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف الشركة ومعطيات السوق وبناء حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض)، يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.

**(2) تطور أصول الشركة:** تعبر الأصول عن مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن تم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشراً إستراتيجياً هاماً، يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للشركة، إذا كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

**(3) تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر التمويل للشركة والمتمثلة أساساً في الأموال والتمويل الذاتي ومساهمات الشركات وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية.

**(4) تطور المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للشركة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء الشركة من جميع النواحي. وعليه، فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية اثر الرافعة المالية.

##### ثانياً: التشخيص المقارن

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تشخيص الوضع المالي للشركة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للشركة مقارنة مع شركات مماثلة في النشاط. وعليه، فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع الشركة بناءً على معطيات الشركات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية. ويهدف المحلل المالي من

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49-51.

خلال التشخيص المقارن إلى مقارنة الأداء المالي للشركة بناء على التغير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

### ثالثاً: التشخيص المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري إمتداداً للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع الشركة بمجموعة شركات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة.

#### 5.1.1. الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي

إن المجال الواسع للتشخيص المالي جعل الكثير من الأفراد يهتمون به رغم اختلاف أهدافهم وتنوع أغراض استخداماتهم للمعلومات المالية، وذلك وفقاً لعلاقتهم بالمؤسسة من جهة، وتنوع هذه المعلومات من جهة أخرى، وبناء على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي إلى:

#### أولاً: الأطراف الداخلية

**(1) الإدارة:** يساعد التشخيص المالي المدير في تحديد مواطن الضعف والقوة وتصحيح الأداء بغرض تحديد الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة الشركة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. من جهة أخرى، اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكّنها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى الخزينة.<sup>1</sup>

**(2) العاملون:** تهتم هذه الفئة بالتشخيص المالي لمعرفة مدى نجاحه في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، ومعرفة مدى توفر الاستقرار الوظيفي، وتحديد المطالب الجديدة بضوء النتائج وتعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالب وفق مؤشرات منطقية.

**(3) المساهمون:** يهتم المساهمون عادة بالنسب المالية التي تقيس أداء المشروع وربحيته ونسب المديونية، والعائد على الاستثمار ومقدار ربحية السهم الواحد وسعر السوق.<sup>2</sup>

#### ثانياً: الأطراف الخارجية

- (1) سماسرة الأوراق المالية:** يهدف هؤلاء من التشخيص المالي إلى التعرف على ما يلي:<sup>3</sup>
  - التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في الشركة أو نتيجة الظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسب لهذه الأسهم.
  - أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمارية جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

<sup>1</sup> أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص: 77.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص: 67-68.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 236.



(2) الحكومة والمؤسسات المختصة: تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التشخيص المالي، لأنها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب، كما يمكن استخدامها لإغراض البحث والإحصاء من قبل المختصين في التشخيص المالي لغرض نشر المركز والترتيب الائتماني للمشاريع.<sup>1</sup>

كما أن الدولة هي الأخرى يهتما الحصول على البيانات التحليلية عن وضع الشركة سواء من ناحية مساهماتها بدفع الضرائب أو مساهماتها من الناحية الاقتصادية وما حققته من قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني ومساهمتها من الناحية الاجتماعية.<sup>2</sup>

(3) الدائنون: تختلف وجهة نظر الدائنين إلى التشخيص المالي تبعاً لنوع الدين:<sup>3</sup>

• **الديون طويلة الأجل:** إذ ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي، فإن اهتمامهم بالتشخيص المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفاءتها في تغطية الفوائد السنوية.

• **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان تحصيل مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بالتشخيص رأس مال العامل والمركز التنفيذي والسيولة في الوحدة.

(4) **الموردون:** يهتم الموردون بدراسة الوضع المالي وسلامته للزبون واستقرار سيولته النقدية وقدرته على تسديد المشتقات في المدى القصير، ويهتم هؤلاء بهيكل الأصول المتداولة أو نسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول.

(5) **المستثمرون الحاليون:** هم أصحاب الأسهم في شركات المساهمة أو من يقوم باستثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعون إلى تشخيص القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المحققة خلال فترة مالية معينة، والتنبؤ بالأرباح المتوقعة في المستقبل، واهتمامهم في احتساب العائد على أسهم المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.<sup>4</sup>

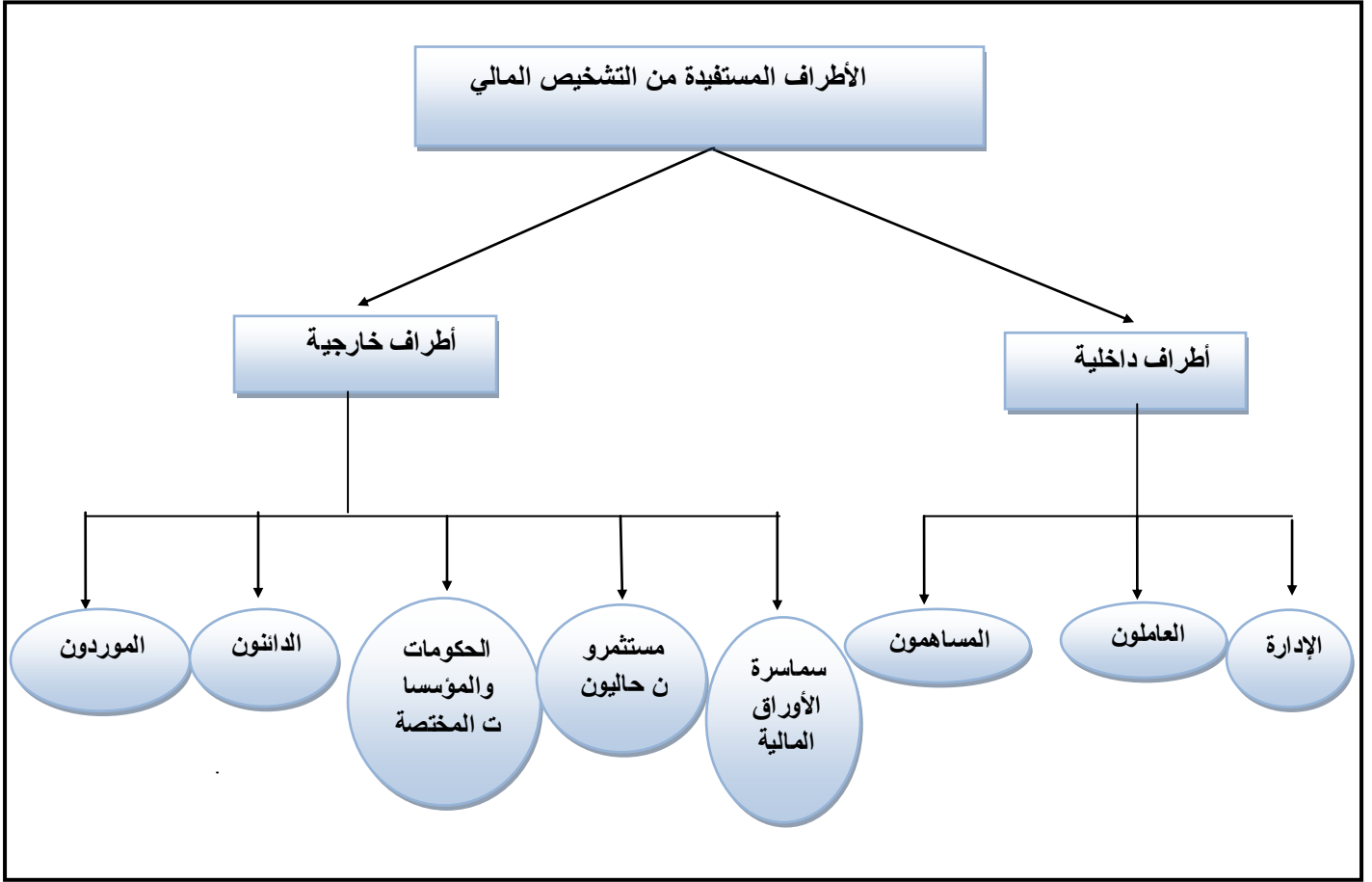
<sup>1</sup> لريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

<sup>2</sup> عدنان تابه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 101.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 19.

<sup>4</sup> أيمن الشنطي، عامر شقرة، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2007، ص: 137-138.

الشكل رقم (2.1): الأطراف المستفيدة من التشخيص



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة

وخلاصة إجراء عملية التشخيص المالي في الشركة خارجيا كان أم داخليا يمكن أن نصل إلى النتائج

التالية:<sup>1</sup>

### أولا: نتائج التشخيص الخارجي

بإختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- (1) الملاحظة حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛
- (2) تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- (3) تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة الشركة تحمل نتائج القروض؛
- (4) الموافقة أو الرفض لعقد القروض عند تقديم الشركة طلب للقروض إلى البنك الخاص؛
- (5) إقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية واستقلالية الشركة؛
- (6) مقارنة الوضعية العامة للشركة مع الشركات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي (دروس وتمارين)، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص ص: 12-

### ثانياً: نتائج التشخيص الداخلي

يمكن للمشخص المالي داخلياً أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تشخيصه:

- (1) إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التشخيص؛
- (2) الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التشخيص؛
- (3) التحقق من المركز المالي للشركة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- (4) إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية وفي الشركة وعلى المردودية فيها؛
- (5) اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- (6) وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط الشركة؛
- (7) وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج ( الميزانية التقديرية، استثمارات الخزينة.....الخ).

#### 2.1. أساسيات حول المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أكبر المواضيع والإشغالات التي تهتم بها جميع المؤسسات خاصة المالية

منها، ومن بينها شركات التأمين:

##### 1.2.1. مفهوم المخاطر المالية

لقد تعددت تعريفات المخاطر نذكر منها ما يلي:

##### أولاً: تعريف المخاطر المالية

تعرف المخاطر المالية على أنها:

- (1) "إرتفاع مخاطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلباً على مردودية الشركة".<sup>1</sup>
- (2) "التدبدب في صافي الربح بعد الضريبة، أي التذبذب في العائد المتبقي للملاك (حملة الأسهم العادية)، وذلك بسبب استخدام مصادر تمويل ذات التكلفة الثابتة والمتمثلة في القروض والأسهم الممتازة".<sup>2</sup>
- (3) "احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من الاستثمارات، كما أنها درجة لا تأكد في قابلية الشركة في تغطية التزاماتها التشغيلية والمالية".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 420.

<sup>2</sup> منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، الطبعة 4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 62.

<sup>3</sup> محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 420.

(4) "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل، بحيث تختلف في النواتج المرغوبة في تحقيقها عما هو متوقع أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي".<sup>1</sup>

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن المخاطر المالية: عبارة عن خسارة نقدية تتعرض لها الشركة بسبب مختلف العمليات التي تقوم بها.

### ثانياً: خصائص المخاطر المالية

يمكن قياس المخاطر المالية كمياً ويرتبط بالحالة التي يتصف به المتغير المالي موضع الاهتمام ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما.<sup>2</sup>

(1) قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين؛

(2) قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النتائج المحتملة:

- نتيجة موجبة، حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة؛
- نتيجة محايدة، حينما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة أو المرغوبة؛
- نتيجة سالبة، حينما تكون القيمة الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

### 2.2.1. أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين

تعددت أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين، فهناك من الأخطار المالية التي تشترك بها مع المؤسسات المالية، كما توجد مخاطر تتعرض لها الشركة نتيجة طبيعة نشاطها.

#### أولاً: المخاطر المالية باعتبار شركات التأمين مؤسسة مالية

تتعرض شركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية إلى المخاطر المالية التالية:

(1) **مخاطر رأس المال:** وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا الموقف عندما تنخفض القيمة السوقية لأصل البنك إلى مستوى أقل من قيمة التزامات البنك، كذلك ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطر جودة الأصول، فكلما زاد مقدار رأس المال المطلوب تمكن من مزاولته نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك.<sup>3</sup>

(2) **مخاطر السيولة:** هناك معني شائع لمخاطر السيولة وهي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، ومن هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة، ومنه يمكن القول أن مخاطر السيولة هي

<sup>1</sup> رشيد شلالي، تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص: 80.

<sup>2</sup> ريم بونواله، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-، الجزائر، 2019، ص: 02.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الجزء الثاني، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، 1999، ص: 95.

مواجهة الصعوبات في تدبير الأموال، حيث أن مخاطر السيولة ترتبط بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة.<sup>1</sup>

**(3) مخاطر الائتمان:** تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الإئتمان للأفراد والقطاعات المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون ناتجا عن عدم قدرة المقرض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، وأن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك بسبب أو لأخر، وبالتالي، فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.<sup>2</sup>

**(4) مخاطر سعر الفائدة:** تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها المخاطر التي تحدث نتيجة لتغير أسعار الفوائد وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما، وهكذا ترتبط مخاطر أسعار الفائدة للبنك بتغير عائد موجودات البنك ومطلوباته وقيمتها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة.<sup>3</sup>

**(5) مخاطر سعر الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بالموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن المطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات منها، فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

ومنه نجد أن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما هي العجوزات المستمدة في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة، مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشأ عنه ضغوطات ضخمة على الاقتصاد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، 2003، ص: 200.

<sup>2</sup> سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 106.

<sup>3</sup> حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكت البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 178.

<sup>4</sup> فائزة لعراق، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص: 59.

ثانياً: المخاطر المالية المؤثر على شركات التأمين بسبب طبيعة نشاطها

توجد العديد من المخاطر المالية التي تؤثر على شركات التأمين نتيجة لطبيعة نشاطها التأميني، وتتمثل أهمها في ما يلي:<sup>1</sup>

**(1) مخاطر إعادة التأمين:** تعرف عملية إعادة التأمين بأنها قيام الشركة بتأمين نفسها لدى شركة أخرى (معيد التأمين) ضد خسائرها التي قد تنشأ من وثائق التأمين التي تصدرها، وتتعلق مخاطر إعادة التأمين بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة، لدى ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة.

**(2) مخاطر عدم قدرة شركة التأمين على استرداد أموالها:** تتمثل في عدم قدرة المؤمن على استرداد مستحقته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط (المؤمن لهم)، أو عن طريق معيدي التأمين، كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمن على استرجاع أمواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها وهذا لعجز مصدريها.

ويعتبر عدم قدرة معيد التأمين على تسديد التزاماته من أهم المخاطر في التأمينات العامة لأن ذلك من شأنه أن يسبب صعوبات مالية هامة بالنسبة للمؤمن المباشر، لذلك عادة ما يطلب المؤمن عند إجرائه عملية إعادة التأمين من معيد التأمين تنقيط (تصنيف) خاص به للتعرف على وضعيته المالية.

**(3) مخاطر الاستثمار:** تقوم شركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية باستثمار الأموال المجمعة لديها لتغطية الأضرار أو التبعات المالية للأضرار المستقبلية، إلا أن هذه الاستثمارات معرضة لتقلبات في قيمتها نتيجة لعوامل خارجية كتقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للاستثمارات.

وللتقليل من هذا الخطر على الشركة أن تنوع محفظتها المالية وأن تقيم أصولها بشكل صحيح، وأهم المخاطر الاستثمارية التي تواجه شركات التأمين نجد:

- مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، تتمثل في قيمة الفرق بين ما يتوقعه المستثمر من عوائد استثمارية متمثلة في الأرباح الموزعة، وبين قيم الأوراق المالية؛
- مخاطر الاستثمار العقاري، تشمل درجة الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بالعقار؛

• مخاطر سعر الفائدة، وهي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لنسب الفائدة وبالتالي فشركات التأمين تتأثر بتغير الفائدة وهذا عندما يكون الاستثمار أقل من الحد الأدنى المضمون للمؤمن له.

**(4) مخاطر الاكتتاب:** هي المخاطر المرتبطة بعملية تقييم المخاطر التي تعرض على شركات التأمين وقبولها، فعندما تواجه الشركة مخاطر الاكتتاب يجب عليها أن تتخذ ما يلي:<sup>2</sup>

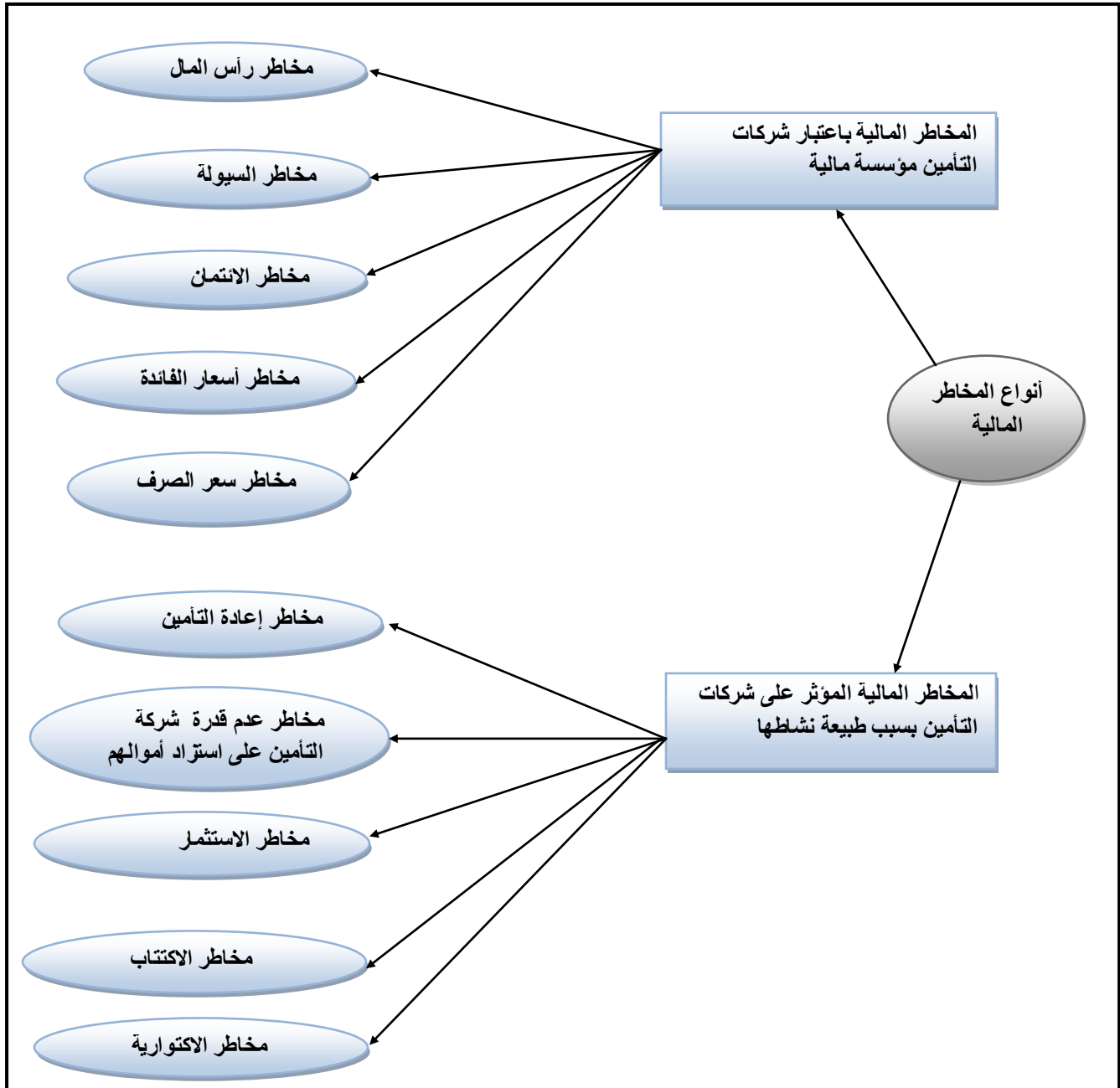
<sup>1</sup> فيروز جبار، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاتها في تغطية المخاطر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر، جوان 2019، ص ص: 96-98.

<sup>2</sup> المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2016، ص: 240.

- التأكد من وضع السياسات والعبارات بشكل واضح لا يترك مجالاً للتفسيرات؛
  - التأكد من قيام المؤمن له بتغطية طلب التأمين بشكل كامل؛
  - التأكد من أن أقساط التأمين تشمل تكلفة الوثائق، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة للتسويق أو أي رسوم أخرى؛
  - وضع الضوابط التوجيهية للاكتتاب الخاصة بتحديد مسؤوليات الإدارات ذات العلاقات بالأنشطة للاكتتاب؛
  - إعادة تأمين جزء من المخاطر وفقاً للوائح التنفيذية الخاصة بالإعادة قبل بيع أي منتج من أجل تقليص المخاطر الإجمالية ومراقبتها وتعزيز تحمل المخاطر؛
  - إجراء مراجعة دورية وكافية لمدى ملائمة وثائق التأمين والضوابط التوجيهية للاكتتاب وعملية الاكتتاب لضمان سير عمل كل إدارة بفعالية.
- 5) مخاطر الإكتوارية:** وهي المخاطر التي تنشأ عن ارتفاع تكاليف إصدار وثائق التأمين والالتزامات الأخرى، أي أنه خطر أن يكون المبلغ المحدد لتعويض أكبر من المبلغ التي تتلقاه شركة التأمين، حيث أن الشركة لم تتلقي إلا مقابلاً منخفضاً عن المخاطر التي وافقت على تغطيته.
- حيث استثمرت شركات التأمين أموالها فهي تتوقع أن تحصل على أرباح عالية، أما إذا كان التعويض بهذه الأموال فهي لن تتوقع أرباح في المستقبل.
- كذلك يوجد جانب آخر للمخاطر الإكتوارية وذلك من خلال فترة زمنية معينة، فإن خسائر الاكتتاب ستكون تجاوزت تلك المتوقعة ويحدث هذا لسببين:
- يمكن أن تعتمد توقعاتها على معرفة غير كافية لتوزيع الخسائر؛
  - الخسائر قد تفوق توقعاتهم في سياق الأعمال الاعتيادية، وبالتالي، ستتحرف الخسائر كما هو محدد، وهي تعتمد بطبيعة الحال على خصائص توزيع الخسارة، والتي تعتمد هي الأخرى على طبيعة المخاطر المؤمن منها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فطيمة يحيوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -لمسيلة-، الجزائر، 2012، ص: 52.

الشكل رقم (1.2): أنواع المخاطر المالية



المصدر: إعداد الطالبتين اعتماداً على المعلومات السابقة



### 3.2.1. العوامل المؤثر في المخاطر المالية لشركات التأمين وأدوات قياسها

تواجه شركات التأمين العديد من العوامل التي تؤثر في مخاطرها المالية، بالإضافة إلى وجود أدوات ومقاييس إحصائية ومالية لقياس هذه المخاطر.

#### أولاً: العوامل المؤثرة في المخاطر المالية لشركات التأمين

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في المخاطر المالية لشركات التأمين أهمها.<sup>1</sup>

**(1) التغيرات التنظيمية والإشرافية:** قامت العديد من الدول بفرض قيود تنظيمية على عمل الشركات للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، وتشجيع الشركات على الالتزام بالمبادئ السلمية، والتسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد من أجل الحد من المخاطر خوفاً من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثر إيجابي في إدارة المخاطر.

**(2) عدم استقرار العوامل الخارجية:** عدم استقرار أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، ودخول شركات الكبرى خاصة متعددة الجنسيات منها إلى الأسواق المالية، زاد من حدة المنافسة الأمر الذي أدى إلى ابتكار العديد من أدوات التغطية المستقبلية، هذا ما نتج عنه وجود مخاطر من نوع جديد لم تكن سابقاً.

**(3) المنافسة:** من مزايا المنافسة إجبار الشركة من طرف المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأقل تكلفة، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين، هذا ما يؤدي إلى زيادة المخاطر.

**(4) التطورات التكنولوجية:** إن التطور التكنولوجي يعتبر من العوامل الإيجابية التي أدت إلى التعرف على المخاطر، وإدارتها بطريقة أفضل إلى جانب تمكنها من إدخال منتجات جديدة مثل: الدفع الإلكتروني، إلا إن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه مخاطر جديدة، مثل تصفية الدفعات.

#### ثانياً: أدوات قياس المخاطر المالية

هناك أدوات ووسائل لقياس المخاطر المالية التي توصف دوماً بالمتغير الحساس عند اتخاذ أي قرار مالي، وإذا تمكن المستثمر من قياس المخاطر بالشكل الصحيح فإنه يستطيع التمييز بين الأصول المالية ذات المخاطر العالية والمنخفضة حيث يمكن إنجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

- (1) الأدوات الإحصائية:** تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:
  - **المدى:** يعتبر المدى أبسط مقياس كمي لقياس التشتت، ويمثل المدى الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة (العوائد المتوقعة)، وكلما زاد الفرق ما بين القيمتين كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي، الأمر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي تنطوي عليها المشروع الاستثماري.
  - **التوزيعات الاحتمالية:** تعتبر أداة كمية أكثر تفضيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيمة المتوقعة الحدوث في كل الأحداث الممكنة.

<sup>1</sup> شعبان فرح، محاضرات في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر تخصص النقود والمالية، واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج- البويرة- الجزائر، 2014، ص ص: 61-62.

<sup>2</sup> محمد علي العمري، مرجع سبق ذكره، ص: 419.

- **الانحراف المعياري:** هو أحد مقاييس المخاطر وعدم التأكد التي تستخدم في مجال تقييم بدائل الاستثمار، ويستخدم لقياس درجة الاختلاف والانحراف في التدفقات بالنسبة لكل بديل، وكلما كان الانحراف المعياري لأحد البدائل كبير كلما كانت مخاطره مرتفعة والعكس بالعكس. ويحسب كما يلي:

$$\delta = \sqrt{\delta^2}$$

- **معامل الاختلاف:** يعمل معامل الاختلاف مقياس نسبي للتشتت أو المخاطر ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي (أي القيمة المتوقعة) لنفس التوزيع الاحتمالي:

$$V = \delta^2 = \sum iR - E(R)^2 iP$$

حيث:

$\delta^2$ : التباين (مربع الانحراف المعياري)

$iR$ : عائد الورقة المالية (i)

$E(R)$ : التوقع الرياضي للعائد

$iP$ : احتمال الورقة المالية

- **معامل بيتا $\beta$ :** يعد هذا المؤشر واحد من أهم المؤشرات المالية على صعيد استثمارات الأسهم، ويحسب معامل بيتا  $\beta$  من العلاقة التاريخية لعوائد الأسهم المتحققة ( $R_j$ )، وعوائد محفظة السوق المالية ( $RM$ )، ويكون هذا المؤشر منشورا في النشرات المالية الخاصة بالمعلومات المالية عن الأسهم وبموجبه تجري معاملة الاستثمار بالأسهم إذ يتوقف عليه تحديد معدل العائد المطلوب من الأسهم، وكذلك تحديد قيمتها في السوق المالية، إذ أن معامل  $\beta$  المرتفع يؤول إلى ارتفاع معدل العائد المطلوب للاستثمار بالأسهم والانخفاض في قيمتها ويحصل العكس بالنسبة لمعاملات بيتا المنخفضة، ومعامل بيتا السوق المالية يساوي (واحد صحيح) دائما.

## (2) أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير، خاصة الدائنين، وفي الأجل المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموع النسب والمؤشرات المالية، التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية للالتزامات المؤسسة، ومن أهم النسب والمؤشرات التي يمكن استخدامها في هذا الصدد:<sup>1</sup>

- نسبة المديونية؛

- نسبة التداول؛

<sup>1</sup> عبد القادر شلال، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملقي الدولي حول: "إدارة المخاطر المالية وأثارها على الاقتصاد دول العالم"، جامعة ألكلي محند اولحاج، يومي 26، 27 نوفمبر، الجزائر، 2013، ص: 14.

- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل؛
- درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)؛
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون؛
- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

#### 4.2.1. إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لمختلف أنواع المخاطر، وخاصة المعاملات المالية التي تكون أكثر عرضة وتأثراً بها، حيث تهتم إدارة المخاطر المالية بتقديم دورا هاما في شركات التأمين يهدف إلى تقليل المخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات لإدارة مخاطرها، كما تقوم إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين بتغطية مخاطرها وذلك عن طريق مختلف أنواع الابتكارات المالية منها التوريق والمشتقات المالية.

#### أولاً: تعريف إدارة المخاطر المالية

إن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، قياسها والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها بهدف تمكين المؤسسة من التطور أو تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة، كما أن إدارة المخاطر بالمؤسسة عبارة عن تطبيق لنظرية التمويل والإدارة المالية على أنها ممارسات يجب تقييمها في ضوء تأثيرها على القيمة السوقية للمؤسسة، وتهدف إلى ثلاثة أهداف وهي:<sup>1</sup>

- الوقاية من الخسائر؛
  - تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح؛
  - تدنيت تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة.
- أما خطوات إدارة المخاطر المالية فيمكن اختصارها فيما يلي:<sup>2</sup>
- تعريف المخاطر المالية الرئيسية التي تواجهها المؤسسة ومفاضلتها؛
  - تحديد المستوي الملائم للتعرض للمخاطر؛
  - تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتوافق مع السياسة؛
  - قياس المخاطر والتقرير عنها ومراقبتها وتصنيفتها حسب الحاجة والحد منها.

<sup>1</sup> زهرة حمداني، إشكالية تدوير الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2012، ص: 151-152.

<sup>2</sup> فوزيل لحسن، قدور بن نافلة، دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017، ص: 274.

ثانياً: دور إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين

تلعب إدارة المخاطر المالية دوراً هاماً في شركات التأمين وذلك من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- (1) تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التأمين المختلفة ومكوناتها ومن حيث حجمها وتجانس التغطيات في كل نوع، وبهذا تدخل إدارة الخطر لتحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة؛
- (2) تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية، والتي ترقى إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد التزامات لشركة التأمين ومعيد التأمين؛
- (3) تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول؛
- (4) تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها؛
- (5) مراجعة تقديرات إدارات المطالبات المباشرة للمخصصات مستخدمة في ذلك أدوات عملية في التحليل مع إضافة العامل الشخصي المبني على خبرة فعلية بالواقع؛
- (6) مساعدة إدارة إعادة التأمين إن لم تجد إدارة متخصصة لإعادة التأمين على مستوى الشركة في تحديد حدود الاحتفاظ بالنسبة للأخطار المختلفة وتقييم اتفاقيات إعادة التأمين وتحديد نواحي القصور واقتراح حلول مناسبة لهذه القصور؛
- (7) مساعدة إدارة الاستثمار بالشركة في إدارة أموال شركة التأمين أو أن تكون محفظة الاستثمارات الخاصة بها في ضوء القواعد الفنية والقانونية للاستثمار، ودراسة هياكل الاستثمارات الموجودة بالشركة، وتحديد نواحي القصور بها ومدى كفاءتها، واقتراح الحلول المناسبة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول؛
- (8) اقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقاً لاحتياجات السوق، وذلك من واقع الدراسات التي يتم إعدادها عن المخاطر التي يتعرض لها العملاء؛
- (9) مساعدة إدارة العلاقات العامة في الشركة لتحديد أنسب سياسات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها الشركة، وإدارة مخاطر الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان اقتصادي بالمجتمع.

<sup>1</sup> عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 241، 242.

ثالثا: إستراتيجية إدارة المخاطر المالية

يمكن تحديد استراتيجيات الرئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي:

(1) إستراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حيثما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسية قبول الخطر.<sup>1</sup>

(2) إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالشركة، والتي لا ترغب الشركة في تحملها أكثر منها - تم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتخفيض المخاطر حتى هذا المستوي المقبول - ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر، مثل التنوع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار) والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية التشغيلية تبعا لظروف الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل) واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.<sup>2</sup>

(3) إستراتيجية تغطية كل المخاطر: تعني تحييد مصدر الخطر بالنسبة للمؤسسة، أي تدنية الخطر إلى مستوى الصفر، وتتبع الشركة في هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر بالكامل كالتغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين.<sup>3</sup>

رابعا: تغطية المخاطر المالية في شركات التأمين

تعددت واختلفت الابتكارات المالية الحديثة لتغطية المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين، ولعل أهمها نجد التوريق والمشتقات المالية.

(1) تعريف التغطية: هي مركز مؤقت بديل عن مركز السوق يأخذه المستثمر مستقبلا على أصل معين، كما يمكن تعريفها بأنها أسلوب لحماية قيمة أصل ما يملكه المستثمر إلى أن يتم تصفيته.<sup>4</sup> حيث أن مصطلح التغطية يستخدم للدلالة على تحييد المخاطر وتقليصها، وهناك من يفرق بين التغطية وبين التأمين - بأن التغطية هي تقليص الخسارة من خلال التنازل عن إمكانية الربح، أما التأمين فهو دفع ثمن لتجنب الخسارة مع الاحتفاظ بإمكانية الربح.<sup>5</sup>

(2) التغطية باستخدام التوريق: التوريق هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه على الجمهور من خلال

<sup>1</sup> جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 179.

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص: 139.

<sup>3</sup> زهرة حمداني، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

<sup>4</sup> نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل إستراتيجية التغطية من المخاطر المالية في الأزمة المالية، مذكر ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،

التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 92.

<sup>5</sup> جمال معتوق، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للشركة.<sup>1</sup>

من خلال عملية التوريق تقوم شركة التأمين بإصدار أوراق مالية تطرح للتداول في البوصات، وتكون هذه الأوراق مرتبطة بشكل مباشر بمحفظة أخطارها التأمينية، حيث عادة ما تقوم شركات التأمين بتحويلها إلى معيد التأمين الذين يقومون بدورهم بتحويل جزء منها أو مجملها إلى هيئة متخصصة في تحويل الأخطار إلى الأوراق المالية التي يتم تداولها في السوق المالي.<sup>2</sup>

**(3) التغطية باستخدام المشتقات المالية:** تعتبر المشتقات المالية إحدى أهم الابتكارات المالية الحديثة خلال الفترة الأخيرة لتغطية المخاطر في شركات التأمين وذلك نظراً لأهميتها فأسواق المشتقات.

**(1) مفهوم المشتقات المالية:** هي عبارة عن عقود فرعية تبني أو تشتق من عقود أساسية للأدوات الاستثمارية، أوراق مالية، عمولات أجنبية.....، لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما يسمى بالهندسة المالية.<sup>3</sup>

**(2) أنواع المشتقات المالية التي تتعامل فيها شركات التأمين لتغطية المخاطر المالية**

من أهم عقود المشتقات المالية التي تتعامل فيها شركات التأمين نجد:

**أ. التغطية باستخدام عقود الخيارات:** هو عقد يعطي لحامله حق شراء أو بيع أصل عند سعر محدد ينفذ في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التنفيذ (الخيار الأوربي)، أو خلال فترة محددة مسبقاً (الخيار الأمريكي)، وهو عبارة عن عقد تربط بين طرفين مشتري والبائع، تمنح لحاملها الحق - وليس الالتزام - في شراء أو بيع عدد محدد من الأصول إلى البائع أو محرر العقد.<sup>4</sup>

حيث تلجأ شركات التأمين لاستخدام عقود الخيارات من أجل تغطية احتمال خطر التعثر عن سداد أو تغطية محفظتها المالية من تغيير أسعار الأوراق المالية، أو تغطية تحركات مؤشرات التأمين في السوق المالية، أو حتى زيادة العوائد على الاستثمارات، وهنا تلجأ شركات التأمين إلى نوعين من الخيارات، إما خيار الشراء أو خيار البيع.<sup>5</sup>

**ب. التغطية باستخدام العقود الآجلة:** وهي عقود بين طرفين أساسيين إما بيع أو شراء أصل معين وبتاريخ معين في المستقبل.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سهام بوداب، صناعة الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر، 2017، ص: 541، 542.

<sup>2</sup> فيروز جبرار، مرجع سبق ذكره، ص: 109-110.

<sup>3</sup> تامر بن صوشة، محاضرات في مقياس الهندسة المالية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص - إدارة مالية - كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018، ص: 44.

<sup>4</sup> دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية العلوم الاقتصادية، 2012، ص: 395.

<sup>5</sup> فيروز جبرار، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

<sup>6</sup> عادل رزق، الابتكارات المالية في المصاريف التقليدية والإسلامية (الأدوات المالية المبتكرة)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية؛ 2013، ص: 12.

وعادة تلجأ شركات التأمين للعقود الآجلة للوقاية من تقلب الأسعار السوقية لأدونات الخزينة أو السندات أو القروض أو أسعار الفائدة، وعندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة، أو حتى تغطية مخاطر تقلب أسعار السلع إذا كانت استثماراتها حقيقية.<sup>1</sup>

ج. التغطية باستخدام العقود المستقبلية: تعد العقود المستقبلية من الأدوات الحديثة في مجال الاستثمار المالي، وتمثل هذه الأدوات تعاقد بين طرفين، أحدهما بائع والآخر مشتري، بغرض تسليم السلعة أو أصل في تاريخ لاحق متفق عليه.<sup>2</sup>

تتعامل شركات التأمين في السوق العقود المستقبلية للتحوط وتغطية المخاطر، حيث تسعى إلى تقليل المخاطر خاصة مخاطر التغيرات السعرية على مركز أخذته أو ستأخذه في السوق الحاضرة، وتتم التغطية بأخذ مركز عكسي في سوق العقود المستقبلية، وفي ظل هذا النوع من التغطية فإن الخسائر التي سوف تتعرض لها شركات التأمين في أحد الأسواق تعوضها المكاسب التي تحققها في الأسواق الأخرى.<sup>3</sup>

د. التغطية باستخدام عقود المبادلة: هو التزام تعاقدى يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق أصل آخر بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد.<sup>4</sup>

تغير سعر الفائدة، إي التحوط ضد مخاطر ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، كما تعتبر معدلات الفائدة الثابتة والمتغير من أكثر الأدوات استخداما من طرف شركات التأمين، والهدف منها هو تخفيض تكلفة التمويل في شركات التأمين، وذلك عن طريق التوقعات المحتملة لمسار أسعار الفائدة السوقية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> فيروز جبرار، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

<sup>2</sup> عبد القادر حيرش، محاضرات في مقياس الهندسة المالية، مطبوعة مقدم السنة الثالثة تخصص - مالية البنوك والتأمينات -، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018، ص: 50.

<sup>3</sup> فيروز جبرار، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

<sup>4</sup> نور الدين زعيط، عمار بوطكوك، الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، الجزء (1)، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، الجزائر، جوان 2017، ص: 495.

<sup>5</sup> فيروز جبرار، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

## خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أن التشخيص المالي عملية ضرورية في شركات التأمين وذلك من أجل كشف المخاطر المالية التي تتعرض لها والحد منها من خلال إستراتيجيات وأساليب تقوم بها إدارة المخاطر المالية من أجل تخفيض مستوى المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى يتم التشخيص المالي بصفة دورية في الشركات وذلك عن طريق إجراءات داخلية وخارجية لشركة من أجل معرفة الفرص واستغلالها من طرف الشركة واكتشاف التهديدات والصعوبات والقضاء عليها، فالتشخيص المالي يلعب دورا هاما في تسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لمعرفة الوضع المالي للشركة من خلال طرق وخطوات ضرورية لعملية التشخيص المالي.



الفصل الثاني: مساهمة التشخيص المالي في تقييم  
المخاطر المالية في شركات التأمين

1.2. ماهية شركات التأمين

2.2. قنوات مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر

المالية

## تمهيد

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تعمل على استخدام التشخيص المالي كوسيلة من أجل تقييم مخاطرها المالية، على اعتبار أن التشخيص له أهمية كبيرة ويشمل جميع وظائف الشركة ويبرز أهميتها من خلال دراسة الوضعية المالية لها، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية التي تحتويها الشركة وتشخيصها بعدة أساليب وأدوات مالية مختلفة، من أجل الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات التأمين.

وسنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

- ماهية شركات التأمين
- قنوات مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية

## 1.2. ماهية شركات التأمين

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تقدم جزءا هاما من النشاط الاقتصادي والمالي، وذلك من خلال تقديم الخدمة التأمينية لمن يطلبها من المؤسسات والأفراد.

### 1.1.2. مفهوم شركات التأمين

تعددت تعاريف شركات التأمين ونجد منها:

(1) "هي شركة تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها بغية تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن له، وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع إضافة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد من توفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الادخاري".<sup>1</sup>

(2) "هي مؤسسات تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة، تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم، أو المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاوله نشاط التأمين وتحقيق ربح مناسب".<sup>2</sup>

(3) "هي نوع من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات تأمينية لمن يطلبها، حيث تقدم خدمة مزدوجة، وذلك من خلال تحصيل الأموال من أجل إعادة استثمارها مقابل عائد شأنها شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار".<sup>3</sup>

(4) "شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية، والتي تحصل على الاعتماد الإجاري من أجل القيام بعمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقه بهذا الاعتماد، حيث نجد أن هذه الهيئات تنقسم إلى شركات تجارية، وأخرى شركات مساهمة وذلك برأس مال غير محدود ومدة حياة طويل".<sup>4</sup>

### 2.1.2. أنواع شركات التأمين

تنقسم شركات التأمين إلى أنواع حسب الشكل القانوني، وحسب الشكل الفني:

#### أولاً: الأشكال القانونية لشركات التأمين

تصنف شركات التأمين حسب الشكل القانوني كما يلي:

(1) **شركة المساهمة (التجارية):** هي شركة قانونية بذاتها، يؤلفها عدة أشخاص يكتتبون فيها بأسهم قابلة لتداول، ولا يسألون عن ديونها إلا بمقدار أسهمهم فيها، ويقسم رأس المال فيها إلى أسهم تطرح للاكتتاب.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ايمن زيد، الطاهر العمودي، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 19، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي - 2015، الجزائر، ص: 175، 174.

<sup>2</sup> نور أسامة ماء البارد، أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص: 43.

<sup>3</sup> منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، الطبعة الأولى، دار المعارف لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 100.

<sup>4</sup> Christian sainurapt, **dictionnaire générale de l'assurance**, a créature paris, 1996, p:1287.

<sup>5</sup> فطيمة يحيوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -مسيلة -، الجزائر، 2012، ص: 43.

**(2) الجمعيات التعاونية:** هي جمعية مؤلفة من أشخاص تربطهم المهنة الواحدة، حيث تقوم هذه الجمعية على أساس فكرة بين مجموعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، تنشأ برأس مال غير محدود، وتتكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم للذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة.<sup>1</sup> وتعتبر شركات تجارية، وجمعيات تعاونية من أشكال شركات التأمين وإعادة التأمين، التي سمح بها المشرع الجزائري حيث نصت المادة 215، من الأمر المتعلق بالتأمينات على أنه: "تخضع شركات التأمين وإعادة التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري وتأخذ الشكلين الاتيين: شركة ذات أسهم، شركة ذات شكل تعاقدى (تعاوني)، غير أنه عند صدور هذا الأمر يمكن للهيئات التي تمارس عمليات التأمين والتي لم يكن غرضها الربح أن تكتسي شكل الشركة التعااضدية".<sup>2</sup>

**(3) الحكومة كمؤمن:** يمكن للحكومة أن تتدخل في تغطية أخطار الحروب والزلازل والبراكين..... الخ، حيث تتولى الحكومة التأمين ضد هذه الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين، فتقوم بدور لمؤمن أو إسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى، والهدف هو إصلاح اجتماعي وحمائتهم وتقديم خدمة لهم بأقل تكلفة، ومن ذلك حماية الأفراد من العجز.<sup>3</sup>

**(4) صناديق التأمين الخاصة:** تقوم مثل هذه الصناديق على أساس اتفاق بين الأفراد الذين تربطهم صلة معينة كالمهنة والنشاط، حيث يتم تكوين صندوق خاص لتغطية خطر اجتماعي معين هم عرضة له كالوفاة، ضياع الدخل، المرض أو التعويض للحوادث، إذ تقوم هذه الصناديق بتجميع المدخرات البسيطة للأعضاء في صورة اشتراكات واستثمارها لصالحهم، إلى جانب قيامها بالوظيفة التأمينية.<sup>4</sup>

### ثانياً: الأشكال الفنية لشركات التأمين

الأشكال الفنية لشركات التأمين تصنف كما يلي:

**(1) شركات التأمين العام (الأضرار):** يقصد بشركات التأمين العام بالشركات التي تقوم بالتأمين على الممتلكات، وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية اتجاه الغير كالتأمين ضد الحوادث المرور.<sup>5</sup>

**(2) شركات التأمين على الحياة:** إن النشاط التأميني لهذه الشركات، يتمثل في توفير كافة المنتجات التأمينية المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين معا (التأمين المختلط)، فهناك وثائق يستحق فيها مبلغ التأمين في حالة البقاء على الحياة، وأخرى لا تستحق فيها إلا في حالة الوفاة، ليؤول مبلغ التأمين إلى

<sup>1</sup> خيرت ضيف، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1994، ص: 05.

<sup>2</sup> المادة 215 مكرر من الأمر 95\_07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بقانون التأمينات الجزائرية.

<sup>3</sup> عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص: 05.

<sup>4</sup> سعاد لفتاحة، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاعة 2، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، الجزائر، 2012، ص: 07.

<sup>5</sup> سليمة طبائبية، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، الجزائر، 2014، ص: 33.

المستفيدين، أما التأمين المختلط ففيه يستحق مبلغ التأمين في كلتا الحالتين سواء وفاة أو بقاء المؤمن له على قيد الحياة.<sup>1</sup>

**(3) شركات التأمين الصحي:** هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن له، أو بتعويضه مصاريف العلاج، وفي كثير من الأحيان تنص وثيقة التأمين على أن يلتزم المؤمن له بتغطية الحد الأدنى من تكاليف علاجه، بحيث تدفع شركة التأمين ما يزيد عن ذلك.<sup>2</sup>

**(4) شركات التأمين الشامل:** هي شركات لا تتخصص في فرع أو نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات السابقة، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخص آخر.<sup>3</sup>

### 3.1.2. وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف لأداء نشاطها نذكر منها ما يلي:

**(1) وظيفة التسعير:** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب أخذه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي، وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، ومع مبلغ التأمين والطرق المحيطة بالخطر المؤمن ضده، والشخص الذي يحدد أسعار التأمين هو الإكتواري، ويراعي أن يكون سعر التأمين منافسا من جهة، وكافيا لتغطية المؤمن ضده، كما انه يحقق بعض الربح من جهة أخرى.<sup>4</sup>

**(2) وظيفة الاكتتاب:** تتمثل وظيفة الاكتتاب في عقود التأمين الموقعة مع الزبائن بعد عملية اختيار طالبي التأمين من خلال دراسة الأخطار، تقدم لشركة بغرض التأمين عليها ثم اتخاذ قرار بقبولها أو رفضها، حسب سياسة الاكتتاب المعتمدة من قبل الشركة واحتمال تحقيق الخطر، فإذا كان احتمال حدوث الضرر كبير ترفض الشركة التأمين على الخطر وهذا لأجل الحصول على محفظة مخاطر جيدة بغرض تحقيق الربح من هذه العملية.<sup>5</sup>

**(3) وظيفة الإنتاج:** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين، هي الخدمة التأمينية وكثيرا ما يطلق على وكلاء وال مندوبين

<sup>1</sup> محمد أمين معوش، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر، 2014، ص: 06.

<sup>2</sup> منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشأة منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1999، ص: 405.

<sup>3</sup> Théodore carofias, *théorie et pratique de l assurance vie*, Argus, paris, 2009, p14.

<sup>4</sup> مصعب بالي، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر، 2012، ص: 40.

<sup>5</sup> عبد النور بومخولوف، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - الجزائر، 2016، ص: 08.

اسم المنتجين، وفي شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الحياة يطلق على الدائرة المتخصصة بالنتائج اسم دائرة المبيعات.<sup>1</sup>

**(4) وظيفة إعادة التأمين:** يقصد بإعادة التأمين قيام شركة التأمين بتحويل جزء من الأخطار التي تؤمنها إلى شركة أخرى قادرة على تحمل هذه الأخطار.

حيث تعتبر عملية إعادة التأمين من الأدوار المهمة لإدارة المخاطر، وذلك عند قيام شركة التأمين الأصلية بإبرام عقود تأمين ضد أخطار تزيد عن طاقتها، حيث تؤمن على هذه الأخطار ثم تقوم بإعادة التأمين عليها خوف من العجز المالي، فتتحمل جزء من أعباء المخاطر، والجزء المتبقي تتكفل به الجهات التأمينية التي لها الخبرة في هذا المجال، وبالتالي، لا تضيع شركة التأمين فرصة تحقيق الربح.

وظيفة إعادة التأمين في شركة التأمين تهتم بكل ما يتعلق بهذه العملية من أجل اختيار الجهة المناسبة التي سيتم إجراء عقد إعادة التأمين معها، نوع إعادة التأمين، حد الاحتفاظ، الأخطار التي سيتم تحويلها لمعيد التأمين، مبالغ الأقساط المتنازل عنها.....الخ.<sup>2</sup>

**(5) وظيفة التعويض (تسوية المطالبات):** وهي الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه/ له عندما يتحقق الخطر، حيث يوجد فشركات التأمين جهة مختصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية هذه الخسائر هو "مسوي الخسائر"، ومنه نجد ثلاثة أسس متبعة من أجل تسوية المطالبات وهي:

- التحقق من صحة المطالبة المقدمة: حيث يقصد بها التحقق من أن تكون الخسارة قد حدثت فعليا وأن تكون مغطاة بموجب شروط وثيقة التأمين الصادرة من طرف شركة التأمين.
- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات: أي أن التأخر أو عدم تسديد المطالبة بعد التأكد من صحتها يضر بسمعة الشركة ويؤثر بذلك سلبا على مبيعاتها.

- تقديم المساعدة للمؤمن لهم: تقوم شركات التأمين بهذه العملية لما في ذلك من أثر طيب على سمعة التأمين في سوق التأمينات حيث ينعكس ذلك ايجابيا على مبيعاته.<sup>3</sup>

**(6) وظيفة الاستثمار:** تعتبر وظيفة الاستثمار من الوظائف المهمة لشركات التأمين، فكون أقساط التأمين تدفع سلفا فإنه يتجمع لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن للشركة استثمارها، ويتوجب التمييز هنا بين الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة وشركات التأمين المختصة في تأمينات الممتلكات والمسؤولية .

<sup>1</sup> كريمة الشيخ، إشكالية تطور ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -لمسان-،الجزائر، 2010، ص: 35.

<sup>2</sup> فيروز جيار، أثر السياسات الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-1، الجزائر، 2017، ص: 22.

<sup>3</sup> أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 160-161.

إن شركات التأمين على الحياة تكون استثمارها طويل الأجل، وتهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على رأس المال المستثمر من أجل تحقيق الربح.

أما شركات التأمين المتخصصة في تأمين الممتلكات والمسؤولية تكون استثماراتها قصيرة الأجل، وذلك من أجل المحافظة على السيولة، حيث إن الدخل المتوقع من الاستثمار مهم جدا من أجل تعويض الخسائر التي تتعرض لها شركات التأمين نتيجة سياسة الاكتتاب لذلك تقوم باستثمار أموالها من أجل تحقيق الربح لتغطية الخسائر.<sup>1</sup>

## 2.2. قوت مساهمة التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية

تعتمد شركات التأمين على التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية وتحسين وضعيتها، بالإضافة إلى تقييم وتسيير المخاطر المالية التي تواجهها، وذلك من خلال مجموعة من أدوات التشخيص المالي المناسبة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها.

### 1.2.2. القوائم المالية في شركات التأمين

تعد القوائم المالية في شركات التأمين من العناصر الأساسية والهامة من أجل معرفة المركز المالي لشركة، وتزويد مستخدميها بالمعلومات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

#### أولاً: مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعريف للقوائم المالية نذكر منها:

#### 1) تعريف القوائم المالية:

أ) "القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات الإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة."<sup>2</sup>

ب) "هي وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية ( الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات،..... إلخ)."<sup>3</sup>

إن القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، وبالتالي، فالهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج،

<sup>1</sup> مصطفى بناي، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص: 98-99.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2007، ص: 79.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الأعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 38.

وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند تاريخ قراراتهم الاقتصادية.<sup>1</sup>

### ثانياً: أنواع القوائم المالية في شركات التأمين

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي في شركات التأمين من أجل التعرف على التغيرات الحاصلة في المركز المالي، حيث أن القوائم المالية في شركات التأمين تختلف عن القوائم المالية في المؤسسات الأخرى إلا في كيفية إعدادها بسبب طبيعة الحسابات الخاصة المستعملة في الشركة.

#### (1) الميزانية المالية

حسب النظام المحاسبي المالي يتم تبويب الميزانية المالية إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في الأصول والخصوم والأموال الخاصة، ويتم تقسيم الأصول والخصوم إلى عناصر جارية وغير جارية.

#### أولاً: تعريف الميزانية

الميزانية كجرد تقوم بها الشركة في وقت معين (كل شهر، أو ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، أو ستة أشهر، على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدور المحاسبية) لمجموع ما تملكه الشركة من أصول، ولكل ما عليها من ديون (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون.<sup>2</sup> وتعتبر ميزانية شركات التأمين كغيرها من ميزانيات المؤسسات المالية الأخرى، وتتضمن الأصول التي تمثل استخدامات الأموال، والخصوم التي تمثل مصدر لأموال الشركة.

#### ثانياً: عناصر الميزانية المالية

تتمثل عناصر الميزانية المالية في عناصر الأصول وعناصر الخصوم وهي كما يلي:

(1) **الأصول:** هي موارد اقتصادية تملكها الشركة أو خاضعة لسيطرتها، لذلك تستخدم الشركة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الاستهلاك، أو التبادل مع الغير، وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة، وهي قدرتها على تزويد الشركة بمنافع اقتصادية مستقبلية، والتي تأخذ عادة شكل تدفقات نقدية داخلية إلى الشركة.<sup>3</sup> وتنقسم إلى:

• **الأصول الثابتة:** وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، وتظهر بقيمة صافية من الإهلاكات، وهي على العموم كل حسابات الاستثمارات (المجموعة-2- في المخطط المحاسبي الوطني)، باستثناء حساب المصاريف الإعدادية، وهذا نظراً لطبيعة هذه المصاريف، فهي أعباء وليست موجودات مالية أو

<sup>1</sup> عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2015، ص ص: 49-50.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدوان، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

<sup>3</sup> رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 66.



- معنوية، وعليه، فهي لا تعبر عن قيمة حقيقية وبالإضافة إلى حسابات الاستثمارات، فإننا نضيف باقي الأصول التي لا تتحول إلى سيولة إلا في مدة تزيد عن سنة، كمدىونية للاستثمار على المدى الطويل، ومخزون الأمان.<sup>1</sup>
- **الأصول المتداولة:** وتعرف كذلك بالأصول قصيرة الأجل، وهي الأصول النقدية والأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال عام أو خلال دورة الأعمال العادية (أيهما أطول)، وترتب هذه الأصول، ويفصح عنها حسب سيولتها حيث يتم البدء بأسرعها سيولة وتحويلها إلى نقدية وتنتهي بإبطائها (المخزون).<sup>2</sup>
  - (2) **الخصوم:** وهي التزام على المؤسسة للغير (أي لغير المالك)، وتنشأ عن أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج المؤسسة،<sup>3</sup> وتنقسم إلى:
    - **الأموال الدائنة:** ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فنجد الجزء الأول وهو مجموعة العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وهي تمثل رأس المال الخاص، بالإضافة إلى الاحتياطات والنتائج قيد التخصيص والمؤونات غير مدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة عليها، أما الجزء الثاني، فهو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة المدى من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها، وحسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الاستثمار،..... إلخ.<sup>4</sup>
    - **ديون قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات أو الأفراد، ويطلب منها تسديدها خلال فترة مالية واحدة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مليكة زغيب، ميلود بوشنقرة، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، الطبعة الثانية، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 21.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 38.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 82.

<sup>4</sup> ناصر دادي عدوان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

<sup>5</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

الجدول رقم (1.2): نموذج الميزانية المالية لشركات التأمين

أ. جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	إجمالي (N)	إهلاك الرصيد	صافي (N)	صافي (N-1)
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء (المنتوج الايجابي أو السلبي) تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني قيم التوظيفات المنقولة تثبيات عينية أخرى تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجري انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير جارية					
أصول جارية مؤونات فنية لعمليات التأمين حصة التأمين الاقتراني المسندة حصة إعادة التأمين المسندة حسابات دائنة واستخدامات مماثلة المؤمنون وسطاء التأمين المدينون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					

					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

Source : Ministre de finance ·CNC· avis n89 portant plan et règle des fonctionnements des comptes et présentation des états financières des entités d'assurances et/ou réassurances · Alger ·2011·p78.

ب. جانب الخصوم

السنة (N-1)	السنة (N)	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس مال غير مستعان به علاوة واحتياطات-احتياطات مدمجة (1) فارق إعادة التقدير فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوى الأقلية
			المجموع
			الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصودة لها ) ديون أخرى غير جارية مؤونات تقنية مؤونات ومنتجات مدرجة في الحساب مسبقا
			مجموع الخصوم غير جارية
			الخصوم الجارية أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين مؤونات فنية لعماليات للتأمين دائنون وموارد وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية
			مجموع الخصوم

Source : Ministre de finance ·CNC· avis n89 portant plan et règle des fonctionnements des comptes et présentation des états financières des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger ·2011·p79.

**(2) جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)**

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية نظرا لأهمية البيانات المدرجة فيها، فهي تعطي صورة كاملة وواضحة لأصحاب المشاريع والمستفيدين منه.

**أولاً: مفهوم جدول حساب النتائج**

جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فإن جدول حسابات النتائج حل أنشطة الشركة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المستخدمة من طرف الشركة للوصول إلى قرارات تقويمية، ويبين جدول حسابات النتائج مصادر الأموال واستخداماتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>مبارك لملوس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24-25.

ثانياً: عرض جدول حسابات النتائج

سيتم عرض جدول حسابات النتائج بنوعيه

الجدول رقم (2.2): حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	الملاحظة	السنة (N)	السنة (N-1)
أقساط صادر على العمليات المباشرة أقساط مقبولة أقساط مكتتبه مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة أقساط مكتتبه للسنة خدمات (مطالبات على العمليات المباشرة ) خدمات (مطالبات بالموافقة) خدمات(مطالبات) خلال السنة عمولات مقبولة لإعادة التأمين عمولات مدفوعة لإعادة التأمين عمولات إعادة التأمين عمولات مدفوعة إعانات الاستغلال لنشاط التأمين			
<b>1. هامش التأمين الصافي</b>			
الخدمات والإستهلاكات الأخرى أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة الإنتاج المثبت المنتجات التشغيلية الأخرى مخصصات الإهتلاكات، والمؤونات وخسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات			
<b>2. النتيجة التشغيلية</b>			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
<b>3. النتيجة المالية</b>			
<b>4. النتيجة العادية قبل الضرائب(2+3)</b>			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			

			5. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير عادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			6. النتيجة غير عادية
			7. النتيجة الصافية للسنة المالية
			8. النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنه حصة ذوى الأقلية
			حصة المجمع

المصدر: وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر.

الجدول رقم (3.2): حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	كل الضمانات مجتمعة	عمليات مصنفة حسب ضمانات التأمين
أقساط صادر على عمليات المباشرة أقساط صادر مرحلة خدمات على العمليات المباشرة		
1. الهامش على العمليات المباشرة		
أقساط مقبولة أقساط مقبولة مرحلة خدمات على القبول عمولات مدفوعة من إعادة التأمين		
2. الهامش على العمليات القبول		
أقساط متنازل عنها أقساط متنازل عنها مرحلة خدمات على التنازل عمولات مقبوضة على التنازل		
3. الهامش على التنازل		
أقساط معاد التنازل عنها أقساط معاد التنازل عنها مرحلة خدمات على إعادة التنازل عمولات مقبوضة على إعادة التنازل		
4. الهامش على إعادة التنازل		
إعانات استغلال التأمين		
5. هامش التأمين		
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى أعباء المستخدمين		

		الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة الإنتاج المثبت المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
		<b>6. النتيجة العملياتية</b>

المصدر: فاتح طاييب، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، 2015، ص: 194.

### (3) قائمة التدفقات النقدية

يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.<sup>1</sup>  
(سوف نتطرق إليها بالشكل المفصل في المطلب الثالث).

### (4) قائمة التغيير في حقوق الملكية (جدول تغيير الأموال الخاصة)

#### أولاً: مفهوم قائمة التغيير في حقوق الملكية

يشكل الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الخاصة للشركة خلال السنة المالية.<sup>2</sup>

كذلك عرفها المعيار (IAS) أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر فترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.<sup>3</sup>

وهذا الجدول يبين لنا كيف تغيرت العناصر المكونة للأموال الخاصة، وما هي العمليات المسؤولة عن هذا التغيير.<sup>4</sup>

كما تهدف قائمة التغيير في حقوق الملكية إلى تقييم معلومات مفيدة عن مصادر التغيير في عناصر المركز المالي.

وتتبع أهمية قائمة التغيير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغيير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما بنجم عنه من تغيير في الأرباح المحتجزة،

<sup>1</sup> المادة 35 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص: 15.

<sup>2</sup> بلعروسي أحمد النيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2009، ص: 49.

<sup>3</sup> خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS و fRS، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 126.

<sup>4</sup> وهيبة ناصري، التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCf، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة باجي مختار -عنابة-، يومي: 22، 23 ماي، 2012، ص: 12.

كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة، لذلك، فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات.<sup>1</sup>

ثانياً: معلومات المطلوبة في قائمة التغير في حقوق الملكية

- النتيجة الصافية لسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها المباشر كرؤوس؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد.....)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الجدول رقم(4.2): تغير في حقوق الملكية

الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة	البيان
					الرصيد في 31 ديسمبر N-2
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح او الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N-1
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري، الموافق 25 مارس 2009، مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر، ص: 37.

<sup>1</sup> فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية - غزة، - فلسطين، 2005، ص: 23.



## 2.2. أساليب وأدوات التشخيص المالي التقليدية

تعتبر أدوات وأساليب التشخيص المالي التقليدية من أهم الأدوات المستعملة في شركات التأمين من أجل تقييم مخاطرها المالية، وحتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها المرجوة يجب أن تختار الأدوات المالية المناسبة لذلك والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

### 1.2.2. التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بمواردها المالية الدائمة وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى، يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل وتعرف هذه القاعدة بالتوازن المالي.

أولاً: رأس المال العامل FR

#### (1) التعريف

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازنها المالي.<sup>1</sup> ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:<sup>2</sup>

رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

من أسفل الميزانية:

#### (2) أنواع رأس المال العامل: يوجد عدة أصناف لرأس مال العامل وهي:<sup>3</sup>

أ/ رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة لدى يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أي:

ب/ رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل وهو رأس المال العامل الذي رأيناه سابقاً.

<sup>1</sup> منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

<sup>2</sup> مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

<sup>3</sup> مليكة زغيب، ميلود بوشقيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

ج/ رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

د/ رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

### 3 حالات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل وهي:<sup>1</sup>

- رأس المال العامل الموجب ( $FRng > 0$ ): يشير ذلك إلى أن شركة التأمين متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- رأس المال العامل معدوم ( $FRng = 0$ ): يعني ذلك أن شركة التأمين في حالة توازن أمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض ولا تحقيق عدم.
- رأس المال العامل السالب ( $FRng < 0$ ): يشير إلى أن شركة التأمين عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية.

### 4 التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغيير أحيانا بالزيادة أو بالنقصان ولابد من الإدارة دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خطط وسياسات مستقبلية.<sup>2</sup>

#### أ/ أسباب نقص رأس المال العامل الصافي

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات)؛
- الاستثمار في الأصول الثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛
- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

#### ب/ أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال العامل، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين احتياطات)؛

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

<sup>2</sup> منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116-117.

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة للبيع؛
- الأرباح المحققة والغير موزعة؛
- مخصصات إستهلاك الأصول الثابتة.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل BFR

### (1) تعريف

هو الفرق بين الإحتياجات والموارد الدورية في شركات التأمين اثناء دورة نشاطها. كما ينتج الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع الشركة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي، يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.<sup>1</sup> ويحسب الإحتياج كما يلي:

$$BFR=ES-RS$$

ويمكن تجزئة الإحتياج في رأس المال العامل إلى:

أ/ الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال (BFRex): ويمثل الفرق بين إستخدامات الإستغلال وموارد الإستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الإستغلال سواء كانت موارد أو إستخدامات.<sup>2</sup> ويحسب كما يلي:<sup>3</sup>

$$\text{إحتياج رأس المال العامل للإستغلال} = \text{إستخدامات الإستغلال} - \text{ديون الإستغلال}$$

$$BFREX=ECX - REX$$

ب/ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال (BFRHex): يعبر عن الإحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من خلال الفرق بين الإستخدامات خارج الإستغلال والموارد خارج الإستغلال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> العيد صوفان، مطبوعة في التحليل المالي، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم الاقتصاد، التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل-، الجزائر، 2018، ص: 39.

<sup>2</sup> لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2015، ص: 45.

<sup>3</sup> العيد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

<sup>4</sup> لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

ويمكن حسابه كما يلي:<sup>1</sup>

إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = إستخدامات خارج الإستغلال - موارد خارج الإستغلال

أو: إحتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال = حقوق خارج الإستغلال - ديون خارج الإستغلال

$$\text{BFRHEX} = \text{BFREHEX} - \text{BFRHEX}$$

$$\text{BFR} = \text{BFRHEX} + \text{BFREX}$$

إذن:

ثالثاً: الخزينة TR

للخزينة أهمية بالغة ومركز جد حساس داخل أي شركة من أجل ضمان استمرارها وتطورها، وعلى ضوء هذا سنقوم بتعريف الخزينة.

(1) تعريفها

وهي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف الشركة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع الشركة استخدامها فوراً، والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي للمؤسسة.<sup>2</sup>

وتحسب الخزينة وفق العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$\text{أو: الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال}$$

(2) حالات الخزينة المالية: يوجد ثلاث حالات للخزينة المالية وهي:<sup>4</sup>

• **الخزينة موجبة ( $TN > 0$ ):** إذا كان رأس المال العامل FR أكبر من احتياجات رأس المال العامل BFR: هذا يعني أن الشركة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكل

<sup>1</sup> العيد صوفان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

<sup>2</sup> مليكة زغيب، ميلود بوشقيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

<sup>3</sup> مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

<sup>4</sup> باديس بن يحي بوخلوه، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص: 37.

الربحية، وعليه، يجب على الشركة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شراء الموارد الأولية أو تمديد أجل الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

• **الخزينة السالبة ( $TN < 0$ ):** إذا كان رأس المال العامل  $FR$  أقل من احتياجات رأس المال العامل  $BFR$ : هذا يعني أن موارد الشركة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي، الشركة في حالة عجز لذا يجب عليها أن تحصل على حقوقها أو تطلب قروض من البنك أو تنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية أو بعض من مواردها.

• **الخزينة الصفرية ( $TN = 0$ ):** إذا كان رأس المال العامل  $FR =$  احتياجات رأس المال العامل  $BFR$ : وهذا يعني أن الشركة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جداً، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للشركة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل  
الجدول رقم (5.2): الوضعية المالي للخزينة

البيان	رأس المال العامل $< 0$	رأس المال العامل $> 0$
احتياجات رأس المال العامل $< 0$	(أ) رأس المال العامل $>$ من احتياجات رأس مال العامل. خزينة سالبة	خزينة سالبة
	(ب) رأس المال العامل $<$ من احتياجات رأس المال العامل. خزينة موجبة	
احتياجات رأس المال العامل $> 0$		(ج) رأس المال العامل $</$ احتياجات رأس مال العامل خزينة موجبة
		(د) رأس المال العامل $</$ احتياجات رأس المال العامل خزينة سالبة

المصدر: باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلة في تسير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص: 38.

### 2.2.2. التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

إن تحليل النسب المالية واحد من أهم أساليب التشخيص المالي الأكثر شيوعاً في شركات التأمين حيث تختلف عن المؤسسات الاقتصادية، وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداءها.

#### 1.2.2.2. النسب المالية المستخدمة في التأمينات على الحياة

تتضمن النسب المالية المستخدمة في فروع التأمينات على الحياة على النسب الاختبارات المالية، و نسب الاستقرار النشاط التأميني والاستثماري.

أولاً: نسب الاختبارات المالية: تتمثل في النسب التالية:<sup>1</sup>

(1) **معدل التغير في النتيجة:** يقصد به الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على النتيجة بالعام الحالي بالمقارنة بالنتيجة في السنة السابقة، حيث يعد هذا المعدل من أكثر المعدلات المستخدمة في مجال التحليل المالي.

$$\text{معدل التغير في النتيجة} = \frac{\text{نتيجة السنة الحالية} - \text{نتيجة السنة السابقة}}{\text{نتيجة السنة السابقة}} \times 100$$

حيث يعطي هذا المعدل صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط زيادة أو نقصان، وتدل الإشارة على اتجاه التغير الذي حدث في النتيجة.

(2) **نسبة صافي فائض مزاولة النشاط إجمالي الدخل:** استعمل مصطلح فائض بدلا من ربح لأن الزيادة في الإيرادات عن المصروفات في شركات التأمين وإعادة التأمين لا تغير الربح في المفهوم المحاسبي المتعارف عليه.

$$\text{نسبة فائض مزاولة النشاط إجمالي الدخل} = \frac{\text{المنتوجات} - \text{التكاليف}}{\text{النواتج}} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{الإيرادات}}$$

ويجب أن تكون هذه النسبة موجبة، حيث الحصول على معدل سالب أو قيمة صفرية يستدعي ضرورة إجراء تشخيص ودراسة لعمليات الشركة.

(3) **نسب العمولات والمصروفات إلى إجمالي الإقساط:** وتعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة القسط في تغطية كافة تكاليف شركة التأمين.

$$\text{نسبة تكاليف من إجمالي الإقساط} = \frac{\text{العمولات والمصروفات}}{\text{إجمالي الإقساط}} \times 100$$

<sup>1</sup> زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة - جومرداس - الجزائر، 2011، ص ص: 102-105.

والحد المقبول لهذه النسبة هو 60% ولا يجب أن تفوق هذا المعدل حتى يكون هناك هامش ربح للقسط وبالتالي، إجمالي الأقساط يغطي على الأكثر العمولات والمصروفات.

**(4) نسبة صافي الدخل في الاستثمارات:** وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة السياسة الاستثمارات للشركة التأمين.

$$\text{نسبة صافي الدخل من الاستثمارات} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمارات}}{(\text{قيمة الأصول أول العام} + \text{قيمة الأصول آخر العام}) - \text{صافي الدخل من الاستثمارات}} \times 100$$

ويجب أن تكون النسبة محصورة بين 4% و 9.9% حيث تعتبر مؤشرا على كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين.

**(5) نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والنتيجة:** توضح هذه النسبة قيمة الجزء من حقوق الملكية في صورة العقارات، وباعتبار هذه الأصول من الصعب تحويلها إلى نقدية ولا تتمتع بدرجة سيولة بدون التعرض إلى الخسارة.

$$\text{نسبة الأصول إلى رأس المال والنتيجة} = \frac{\text{الأصول الثابتة (في شكل عقارات)}}{\text{رأس المال} + \text{النتيجة}} \times 100$$

وعليه لا يجب أن تتجاوز قيمة العقارات قيمة حقوق الملكية المكونة في هذه الحالة من رأسمال والنتيجة أي الحد الأقصى لهذه النسبة هو 100%، لأنه إذا تجاوزت 100% يعني أن الشركة قد تكون في حرج عند الحاجة.

**(6) نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة:** إن عملية إعادة التأمين في مجال التأمين على الحياة منخفضة جدا بالمقارنة بمجال التأمينات العامة، وهذا لطبيعة وثائق التأمين على الحياة ووجود الاحتياطي الحسابي وما يترتب عليه من تخفيض المبالغ المعرضة للخطر وخاصة الأنواع الادخارية من الوثائق وعليه ففي الحالات العادية تكون هذه النسبة صغيرة وزيادة هذه النسبة قد تعكس تعرض الشركة إلى صعوبات من خلال لجوءها إلى عمليات إعادة التأمين.

$$\text{نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة} = \frac{\text{عمولات إعادة التأمين الصادر}}{\text{رأسمال} + \text{النتيجة}} \times 100$$

حيث الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 20% لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود صعوبات تواجهها الشركة مما أوجبها اللجوء إلى عمليات إعادة التأمين.

ثانيا: نسب اختيارات الاستقرار للنشاط التأميني والاستثماري وتتكون من النسب التالية:<sup>1</sup>

(1) نسب التغيرات في الأقساط المحصلة: ويقصد بالتغيرات في الأقساط المحصلة الزيادة أو النقصان في قيمة الأقساط المحصلة في العام الحالي عن تلك التي تم تحصيلها في العام السابق:

$$\text{نسبة التغير في الأقساط المحصلة} = \frac{\text{أقساط العام الحالي} - \text{أقساط العام السابق}}{\text{أقساط العام السابق}} \times 100$$

وحتى يكون هذا التغيير عادي يجب أن تكون النسبة محصورة بين (-10%) كحد أدنى و(50%) كحد أقصى، حيث ترمز هذه النسبة إلى اتجاه تغير قيمة الأقساط والمحددة بين (-10%) و(50%) في الأحوال العادية.

(2) التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط: يتم استخراج هذه النسبة من خلال الراحل التالية:

- المرحلة الأولى: القيام بحساب النسبة المئوية لأقساط كل فرع بالمقارنة بإجمالي الأقساط للعام الحالي عن طريق قسمة جملة أقساط الفرع على جملة أقساط كل الفروع.
- المرحلة الثانية: يتم تحديد القيمة المطلقة للتغير الذي حدث في النسبة المئوية لأقساط كل فرع بغض النظر عن إشارة التغير وذلك بطرح نسبة العام السابق من نسبة العام الحالي.
- المرحلة الثالثة: يتم فيها جمع التغير لكل فرع وقسمتها على عدد الفروع.

$$\text{التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط} = \frac{\text{مجموع (أقساط كل فرع للعام الحالي \% - أقساط نفس الفرع عن العام السابق \%)}}{\text{عدد فروع التأمين على الحياة}}$$

لا يجب أن تتجاوز هذه النسبة 3% مما يدل على استقرار أعمال الشركة.

(3) متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن نسبتين: حيث تعبر هذه النسبة عن متوسط التغير لسنتين للنسب المئوية الخاصة بالنقدية وكل نوع من أنواع الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال إتباع المرحلة التالية:

- المرحلة الأولى: نقوم بحساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل نوع من أنواع الاستثمار العام الحالي حيث يتم ذلك بقسمة النقدية ونوع الاستثمار على إجمالي الاستثمارات لنفس العام، ويتم حساب النسبة المئوية لكل من

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص: 104-105.



النقدية وكل نوع من أنواع الاستثمار للعامين الماضيين وقبل العام الماضي وهذا بقسمة النقدية ونوع الاستثمار للعامين الماضيين على إجمالي الاستثمارات لنفس العامين.

- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة نقوم بحساب قيمة ما لحق بهذه النسب من تغير خلال العامين دون احتساب الإشارة وهذا بطرح نسبة العامين الماضيين من نسبة العام الحالي.
- **المرحلة الثالثة:** نقوم بحساب متوسط القيم المطلقة للتغير في نسبة بنود الاستثمارات لعامين، وهذا بقسمة مجموع القيم المطلقة للتغير في النسب على عدد نوعيات الاستثمار التي حسب تغيرها خلال عامين، وعليه نجد:

$$\text{متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن سنتين} = \frac{\text{مجموع (كل نوع للعام الحالي \% - كل نوع عن العامين السابقين \%)}{\text{عدد الانواع}}$$

يجب أن لا تتعدى هذه النسبة 5%، حيث توضح النسبة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستثمارات إذ تعطي صورة عن هيكل توزيع محفظة الاستثمارات الخاصة بالشركة.

### 2.2.2.2. النسب المالية المستخدمة في فروع تأمينات الممتلكات

#### أولاً: النسب المالية الخاصة بشركات التأمين

يوجد العديد من النسب المالية التي تكون كافية من أجل الحكم على الوضعية المالية الحقيقية للشركة، ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي:

#### أولاً: نسب النشاط

تهتم نسب النشاط بتقييم مدى كفاءة الأداء في الشركة على مختلف الأصعدة التشغيلية، وإدارة أصولها بشكل جيد وفعال من أجل تعزيز مبيعاتها ورفع معدلاتها، مما سينعكس على ربحية الشركة وسيولتها، وبالتالي، هذه النسبة مكملة لنسب الربحية والسيولة في التشخيص المالي.<sup>1</sup>

الجدول رقم (6.2): محتوى نسب النشاط في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة (%)	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين		تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية وكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبحد أقصى 300%
الاحتفاظ بأقساط التأمين		تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من 50%
تكلفة الحصول على رقم الأعمال		تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها
تكلفة مصاريف	مصاريف المستخدمين ÷ (رقم	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

المستخدمين	الأعمال الإجمالي رقم أعمال (الوكلاء العاملون)	
معدل الأجور المقدمة	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{عدد المستخدمين}}$	تبيين معدل أجور المستخدمين المقدم
إنتاجية المستخدمين	$\frac{\text{رقم الأعمال الإجمالي رقم أعمال الوكلاء العاملون}}{\text{عدد المستخدمين}}$	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال
تكلفة الحوادث	$\frac{\text{تكلفة الحوادث}}{\text{الاقساط الصافية للدورة الحالية}}$	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقق نتيجة استغلال موجبة
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	$\frac{\text{حقوق المؤمن لهم}}{\text{رقم الاعمال الاجمالي}}$	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على السيولة إضافة لإجراء التوظيفات جديدة
التوظيفات المالية	$\frac{\text{نواتج مالية}}{\text{توظيفات مالية}}$	معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة

المصدر: سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-، الجزائر، 2009، ص: 82.

### ثانياً: نسب السيولة

هي إمكانية تحويل الأصول إلى نقود وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الالتزامات المختلفة عند تاريخ الاستحقاق، لذلك تعد نسبة السيولة من المواضيع المهمة في شركات التأمين وتؤثر بشكل مباشر على ربحيتها وبالتالي تتسبب لاحقاً في عدم قدرتها على الوفاء ببعض التزاماتها.<sup>1</sup>

الجدول رقم (7.2): نسب السيولة في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة (%)	التعليق
الخصوم إلى الأصول السائلة	$\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول السائلة}}$	تبيين قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو 105%
المخصصات التقنية للأصول السائلة	$\frac{\text{المخصصات التقنية}}{\text{الأصول السائلة}}$	تهدف إلى التأكد من توافر السيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصات التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100%
الاحتياطات التقنية	(التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة) ÷ فائض العام السابق	تعتبر مؤشراً لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حداً الأقصى المقبول هو 25%
رصيد الوكلاء	(رصيد الوكلاء والأقساط تحت	تفرق أيضاً بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا

<sup>1</sup> زهير شلال، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائرية الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة - بومرداس - الجزائر، 2014، ص: 16.

والأقساط تحت التحصيل	التحصيل) ÷ الفائض	تعرضها مشاكل، والحد الأقصى لها هو 40%
----------------------	-------------------	---------------------------------------

المصدر: سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-، الجزائر، 2009، ص: 83 .

### ثالثاً: نسب الربحية

هي عبارة عن مؤشر يوضح مدى كفاءة وفعالية إنجاز العمليات التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

وتتكون نسب الربحية من:<sup>2</sup>

#### 1) ناتج عمليات التأمين الإجمالي عن سنتين

تعبر هذه النسبة عن متانة المركز المالي للشركة حيث أنها تقيس ربحية الشركة الناتجة عن عملياتها في مجال التأمينات العامة في المدى الطويل ونستخرج هذه النسبة وفق ما يلي:

ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين = معدل الخسارة عن سنتين + معدل المصروفات عن سنتين - معدل الاستثمارات عن سنتين

ويتوجب أن لا تتعدى هذه النسبة 100%

حيث تحتسب مكونات هذه المعادلة كما يلي:

$$\text{معدل الخسارة عن سنتين} = \frac{\text{التعويضات التحميلية عن سنتين}}{\text{صافي الاقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

$$\text{معدل المصروفات عن سنتين} = \frac{\text{المصروفات العمومية و الادارية عن سنتين}}{\text{صافي الاقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

$$\text{معدل الاستثمار عن سنتين} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار عن سنتين}}{\text{صافي الاقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

<sup>1</sup> منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

<sup>2</sup> زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص: 108-109.

(2) عائد الاستثمار

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التأمين، حيث تعطي مؤشرا جيدا لوجود محفظة استثمارات الشركة وتحسب كما يلي:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار}}{\text{متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي و العام السابق}} \times 100$$

ويتوجب ألا تتخض هذه النسبة عن 6%.

رابعاً: نسبة الملاءة

وتعني الملاءة قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تتبع من أن السلعة التي يتم التعامل بها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة ولا يتحقق خلالها، وتتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة.<sup>1</sup>

الجدول رقم (8.2): هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين

النسبة (%)	التعليق
$\frac{\text{راس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{الديون التقنية}}$	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية
$\frac{\text{راس المال الاجنماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين}}$	يجب إن لا يقل عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين

المصدر: سليمة طبائبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945-قائمة-، الجزائر، 2009، ص: 81.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام للشركة.<sup>2</sup>

الجدول رقم(9.2): نسبة الملاءة المالية لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة (%)	التعليق
كفاية الأموال الخاصة	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{إجمالي التعويضات}}$	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو الإفلاس

<sup>1</sup> سليمة طبائبية، مرجع سابق ذكره، ص: 81.

<sup>2</sup> مرجع السابق، ص: 81.

تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية	الاموال الخاصة الأوراق المالية المستثمرة	الأموال الخاصة إلي الاستثمار في الأوراق المالية
تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار	رأس المال الحر إجمالي الاستثمارات	علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات
تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة	الاصول الثابتة الاموال الخاصة	الأصول الثابتة للأموال الخاصة
تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح	التعويضات الديون التقنية	التعويضات للديون التقنية
يجب أن تكون أكبر من 100%	هامش الملاءة المحقق هامش الملاءة الواجب تحقيقه	هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه

المصدر: سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945-قالمة-، الجزائر، 2009، ص: 81.

#### خامسا: نسبة المردودية

تعكس هذه النسبة نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق الشركة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما تعبر عن محصلة نتائج القرارات التي اتخذتها إدارة الشركة فيما يتعلق بالسيولة، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض الجوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل الشركة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة الشركة.<sup>1</sup>

الجدول رقم: (10.2) نسب المردودية المالية في شركات التأمين

التعليق	النسبة (%)	اسم النسبة
تأتي الرواتب وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم فيها شركات التأمين	الرواتب وملحقاتها رقم الاعمال	المصاريف الذاتية
تحقق الأصول إيرادات وعوائد لا يستهان فيها في شركات التأمين من خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها	إجمالي الإيرادات إجمالي الاصول	إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول
تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانيتها، أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها	إجمالي المصاريف إجمالي الأصول	إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول
تعبر عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها	نتيجة الدورة الصافية اجمالي الاصول	نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول

<sup>1</sup> مبارك لملوس، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

مردودية الأموال الخاصة	نتيجة الدورة الصافية الأموال الخاصة	تعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة المستثمر
------------------------	--	--

المصدر: سليمة طبائبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية، منكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945-قلمة-، الجزائر، 2009، ص: 84.

### ثانيا: النسب المالية لشركات التأمين باعتبارها مؤسسة مالية

وتتمثل فيما يلي:

#### 1) نسب النشاط

تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أ. معدل دوران مجموع الأصول

لا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك يجب أن تقوم بمقارنة هذه النسب مع نسب الصناعة، ومع نسب الشركة للسنوات السابقة، فإذا وجد معدل دوران الأصول في الشركة أعلى من معدل السائد في الصناعة فإن ذلك يدل على واحد أو أكثر من المؤشرات التالية:

- نقص الاستثمار في الأصول؛
- الاستغلال المكثف في الأصول (ساعات عمل أكثر/ أو دوريات عما أكثر)؛
- اعتماد الشركة في عملها على الأصول مستأجر من الغير؛
- شراء الشركة لسلع مصنعة لإنتاج الكثير من الأصول.

ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي مجموع الاصول}}$$

#### ب. معدل دوران الأصول غير الجارية

هذا المعدل يشبه إلى حد كبير معدل دوران مجموع الأصول من حيث عوامل ارتفاعه وانخفاضه عما هو سائد في الشركات المماثلة (معيار الصناعة)، ولكنه يركز على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة.

ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي الأصول غير الجارية}}$$

<sup>1</sup> عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

### ج. معدل دوران الأصول الجارية

وهذا المعدل يعتبر مكمل للمعدلات الأخرى السابقة ولكنه يركز على مستوى استغلال واستخدام الأصول الصناعة ومعدل الشركة للسنوات السابقة (المعيار التاريخي).  
ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{المبيعات الصافية السنوية}}{\text{صافي الأصول الجارية}}$$

### 2) نسب السيولة

وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أ. نسبة سيولة الأصول

هي مقارنة للأصول الجارية مع إجمالي الأصول لمعرفة مدى سيولة أصول الشركة، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) هذا يعني أن الأصول الجارية أكبر من الاستخدامات المستقرة، وهذه حالة جيدة بالنسبة للشركة، والعكس عند انخفاض هذه النسبة فإنها تدل على ارتفاع الاستثمارات طويلة الأجل، مما يتوجب على المؤسسة البحث عن تحسين في نشاطها التشغيلي من أجل تحسين في مردودية الاستثمارات.  
وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{أصول جارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

#### ب. نسبة السيولة العامة

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها الخصوم الجارية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، إذا زادت هذه النسبة عن (1) كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، وما يقال عن سلبيات ضخامة رأس المال العامل يطبق على هذه النسبة.  
وتكتب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

<sup>1</sup> نسيمه بروال، التشخيص المالي المبني على المقارنة الوظيفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة-محمد الشريف مساعدي- سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، الجزائر، 2012، ص ص: 15-14.

(3) نسب المردودية

وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

أ/ المردودية التجارية: هذه النسبة تسمح بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة ونستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة ورقم الأعمال.

$$\frac{\text{النتيجة المحققة}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{المردودية التجارية}$$

ب/ المردودية الاقتصادية: تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمر في الشركة.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

ج/ نسب المردودية المالية: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج ومن تم تطور وتحسين نشاطها.

$$\frac{\text{النتيجة الأجمالية}}{\text{مجموع الأموال الخاصة}} = \text{نسبة المردودية المالية}$$

(4) نسب الربحية

وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

أ. نسبة ربحية الأصول

تبين هذه النسبة ما تغطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الغير جارية والأصول الجارية من نتيجة

إجمالية.

وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{ربحية الأصول}$$

<sup>1</sup> Brahim Sansari, **Analyse Financière**, Maison chihab, Bab El Oued, Aiger, 1996, p :46 .

<sup>2</sup> مبارك لملوس، مرجع سبق ذكره، ص: 52.



ب. نسب ربحية الأموال الخاصة

وهي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتعطي بالعلاقة التالية:

$$\text{نسب ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ج. نسب ربحية النشاط

تمثل هذه النسبة ربحية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة لأن الزيادة النشاط في المؤسسة يتزايد في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، وقد تمتص هذه الأعباء كافة رقم الأعمال مما يؤدي إلى انخفاض الإرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتعطي هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسب ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$

3.2. أساليب وأدوات التشخيص المالي الحديثة

تعتبر أدوات وأساليب التشخيص المالي الحديثة من أهم التقنيات التي تساهم في تقييم المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات، وذلك من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية بالإضافة إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

1.3.2. قائمة التدفقات النقدية

يعتبر جدول تدفقات الأموال من القوائم المالية التي تعمل على متابعة حركة التغيرات التي تحصل في أموال شركات التأمين في نهاية كل فترة، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

### 1.1.3.2. مفهوم قائمة التدفقات النقدية

#### أولاً: تعريف قائمة التدفقات النقدية

هو جدول يشرح كيفية تغيير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة<sup>1</sup>، وتعرف كذلك بأنها القائمة التي توضح المركز النقدي للمؤسسة، وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد قائمة التدفقات النقدية.<sup>2</sup>

#### ثانياً: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- 1) معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية؛
- 2) عندما نستخدم بيانات التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة؛
- 3) معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة؛
- 4) تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر لمبالغ، وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، وهي مفيدة كذلك في اختيار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

### 2.1.3.2. مكونات قائمة تدفقات النقدية

تتكون قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية، وهي الأنشطة التي تقوم بها شركات التأمين خلال الفترة المالية لها

#### أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها شركات التأمين<sup>4</sup>، وتتمثل الآثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن تحديد صافي الدخل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> زغيب مليكة، ميلود بوشقرة، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

<sup>2</sup> اسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

<sup>3</sup> عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص: 16.

<sup>4</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

<sup>5</sup> منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

ويمكن تلخيص المعاملات المتعلقة إلى قسمين:<sup>1</sup>

(1) المتحصلات من بيع الخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون و أوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.

(2) المدفوعات مقابل تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق القبض)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

#### ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

وتتمثل في الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات المتداولة<sup>2</sup>، حيث يتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.<sup>3</sup> وتنقسم إلى:<sup>4</sup>

(1) المتحصلات من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية أو بيع الأصول الثابتة أو أي أصول أخرى.  
(2) المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية أو شراء أصول ثابتة أخرى بغرض الاقتناء لتسهيل نشاط شركات التأمين وليس لغرض إعادة البيع.

#### ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

وهي أنشطة تكون ناتجة عن حركة حجم وبنية الأموال الخاصة أو قروض، وتتمثل فيما يلي:  
(1) التحصيلات المتأتية من القروض، وتتمثل في التغيير في حساب القروض والديون المماثلة، أما فيما يخص تسديد القروض أو الديون المماثلة فتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية؛<sup>5</sup>  
(2) المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات أو أي مصدر تمويل آخر، بالإضافة إلى المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

<sup>2</sup> منير شاكر وآخرون، نفس المرجع السابق، ص: 145.

<sup>3</sup> مفلح محمد عقل، نفس المرجع السابق، ص: 276.

<sup>4</sup> رضوان حلوة حنان، نفس المرجع السابق، ص: 347.

<sup>5</sup> شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص

ص: 174-175.

<sup>6</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

### 3.1.3.2. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، حيث تعتبر وسيلة لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي تحصل في أموال المؤسسة، ويتم الحصول على نتيجة واحدة، سواء باستخدام الطريقة الأولى أو الثانية.

#### أولاً: الطريقة المباشرة

أوصى به المعيار الدولي السابع، بإتباع المؤسسات الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفر هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى إتباع نفس المنهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.<sup>1</sup>

#### الجدول رقم (11.2): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

السنة (N-1)	السنة (N)	الملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات مقبوضة من أنشطة التأمين و إعادة التأمين المبالغ المدفوعة على أنشطة التأمين و إعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية) تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديد لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة العينية أو المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلم
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

			التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيول وشبه السيول
			تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ،ب،ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغيير الخزينة خلال الفترة

Source .Ministre de finance, CNC, avis n89 portant plan et règle des fonctionnements des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou réassurances, Alger, 2011, p80.

### ثانيا: الطريقة غير المباشرة

يشار إليها طريقة التوقف أو التسويات، حيث تبدأ بصافي الربح من واقع قائمة الدخل وتحوله إلى صافي تدفقات مرتبطة بأنشطة التشغيلية<sup>1</sup>، وهو معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي<sup>2</sup>، ويأخذ بالحساب ما يلي:<sup>3</sup>

- (1) آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغير الزبائن، تغير الموردون،....)؛
- (2) الضرائب المؤجلة؛
- (3) التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..).

<sup>1</sup> أمين السيد لطفي، التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007. ص: 292.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

<sup>3</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

الجدول رقم ( 12.2 ) : تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

السنة (N-1)	السنة (N)	الملاحظة	البيان
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصححات (تسويات) من أجل:</p> <p>الإهلاكات والمؤونات</p> <p>تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>تغير المؤونات التقنية (الحوادث و الاشتراكات )</p> <p>تغيير الحقوق، المؤمن، وسطاء التأمين والمتنازلين و آخرون</p> <p>تغيير الديون، المؤمن، وسطاء التامين والمتنازلين وآخرون</p> <p>نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<p>تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار</p> <p>تسديدات لحيازة قيم ثابتة</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)</p>
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ،ب،ج)</p> <p>الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية</p> <p>الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)</p>
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة

Source ; Ministre de finance, CNC, avis n89 portant plan et règle des fonctionnements des comptes et présentation des états financières des entités d'assurances et/ou réassurances, Alger, 2011, p 80

### 2.3.2. الأساليب الإحصائية و الرياضية

تعتبر هذه الأساليب الكمية من الأساليب الحديثة في تشخيص الوضعية المالية للشركة، ومن بينها الأساليب الرياضية والإحصائية

#### 1.2.3. الأساليب الإحصائية<sup>1</sup>

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، أو توضيح علاقة مؤشر باختيار سنة الأساس، حيث يستخدم هذا الأسلوب في التشخيص المالي للمقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وتعتبر هذه المقارنات لحساب العلاقة بين المؤشرات لعدد من السنوات لضمان الدقة في عملية التشخيص وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفق المعادلة التالية:

$$( \text{قيمة العنصر في السنة المقارنة} \div \text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس} ) \times 100$$

وللقيام بعملية التشخيص المالي وفق الأساليب الإحصائية يجب إتباع بعض الإجراءات وهي:

- (1) لا يتم إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية؛
- (2) إعداد جدول يتكون من حلقتين: الأولى للعناصر، والثانية لسنوات تتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية؛

- (3) تعتبر قيمة الأساس 100، ثم تنتسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100؛
- (4) بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، حيث يمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

### 2.2.3.2. الأساليب الرياضية<sup>2</sup>

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف. وتوجد عدة طرق رياضية مستعملة في هذا المجال من البرامج المتغيرة، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي إن يكون ملماً بهذه الطرق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التشخيص المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرق التقليدية بشكل مفيد، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:

- (1) **طريقة الارتباط والانحدار:** تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$y=f(x)$$

<sup>1</sup> وليد الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 129-131.

<sup>2</sup> شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 233-234.

بحيث تمثل (Y) الظاهرة الأولى، و(X) الظاهرة الثانية. ويمكن أن تأخذ علاقة الارتباط بين الظاهرتين أشكال مختلفة، قد تكون الظاهرة الأولى سبب والظاهرة الثانية نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

**(2) طريقة البرامج الخطية:** تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو جملة من الظواهر، كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية نعتمد على استعمال المعادلة التالية:

$$y = a(x) + b$$

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين:

$$\sum X_i + n b y_i = a \sum$$

$$\sum x_i^2 + b \sum x_i y_i x_i = a \sum$$

حيث تمثل (i) تسلسل المتغيرات، وتمثل (X<sub>i</sub>) قيم المتغير الأول، و تمثل (y<sub>i</sub>) قيم المتغير الثاني.

### 3.2.3.2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي

ومن أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي نجد ما يلي:

#### (1) نموذج kida (1980)<sup>1</sup>

من النماذج الكمية المهمة بالتنبؤ بالفشل وهو النموذج الذي توصل إليه (كيدا) عام 1980، ومن خلاله اعتمد - بعد دراسته - على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي في مؤسسة الأعمال وهي:

X<sub>1</sub>. صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ مجموع الأصول (نسبة الربحية)؛

X<sub>2</sub>. مجموع حقوق المساهمين ÷ مجموع الخصوم (نسبة الرفع)؛

X<sub>3</sub>. الأصول النقدية ÷ الخصوم المتداولة (نسبة السيولة)؛

X<sub>4</sub>. المبيعات ÷ مجموع الأصول (نسبة النشاط)؛

X<sub>5</sub>. الأصول النقدية ÷ مجموع الأصول (توازن الأصول)؛

وعلى هذه النسب المختارة تمكن (كيدا) من صياغة نموذج التنبؤ بالفشل

$$Z = 1,042X_1 + 0,42X_2 - 0,461X_3 - 0,463X_4 + 0,271X_5$$

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص: 309-310.



وتبين أنه كلما كانت قيمة (Z) مرتفعة فإنها تعبر على تحسن المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت (Z) أقل من الصفر فإن المؤسسة تكون مهددة بخطر الإفلاس.

## (2) نموذج springate (1978)<sup>1</sup>

استخدم الباحث الكندي (GordanSpringate) أسلوب التحليل التمييزي المعتمد لإختيار أفضل رابع نسب مالية، حصلت على نسبة (92,5%) لقدرتها على التميز بين (20) مؤسسة ناجحة، و(20) مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيته.

$$Z=1,03X_1+ 3,07X_2+ 0,66X_3+ 0,4X_4$$

حيث أن:

X<sub>1</sub>. رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول المادية؛

X<sub>2</sub>. الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول المالية،

X<sub>3</sub>. الأرباح قبل الضرائب ÷ الخصوم المتداولة؛

X<sub>4</sub>. صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المادية؛

وتوصل إلى أنه كلما ارتفعت قيمة (Z)، فإن ذلك يشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

ولقد اثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث (Botheras) في عام 1979 بتطبيق النموذج على (50) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث أن متوسط مجموع أصولها (2.5 مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88%، كما قام (Sands) في عام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) مؤسسة كبيرة ومتوسطة مجموع أصولها (63.5) مليون دولار، ووصلت النتيجة إلى 83.3%.

## (3) نموذج ntiArge (1975)<sup>2</sup>

يعرف هذا النموذج (A-CORE)، وهو يجمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويرتكز على المتغيرات أو المؤشرات النوعية أو الوظيفة أكثر من المؤشرات الكمية، ويعطي هذا النموذج أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المؤسسة، وأهم ما يركز عليه النموذج هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب لتغير، كما أنها سترتكب واحد من الأخطاء التالية:

• التوسع في العمل؛

• التورط بمشاريع غير ناجحة؛

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89-90.

<sup>2</sup> رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد5، المجلد 37، جامعة تشرين،

2015، ص ص: 138-139.

• التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة.

وحسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة بعدة مراحل، حيث تبدأ بحدوث العيوب التي تقود إلى حدوث الأخطاء التي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل، والتي باستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلاً بالتصفية أو الإفلاس.

حيث إن تقييم حالة المؤسسة حسب هذا النموذج يكون كما يلي:

- احتمال الفشل ضعيفا (حالة الشركة جيدة)، إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة يقل عن 18؛
- احتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات الفعلية أكبر من 18 وأقل من 35؛
- احتمال الفشل قويا إذا كان مجموع العلامات الفعلية 35 وأكثر.

## خلاصة الفصل

يعتبر التشخيص المالي عملية ضرورية في شركات التأمين، حيث تتم هذه العملية بصورة دورية من أجل معرفة نقاط القوة والضعف للشركة، من خلال القوائم المالية الموجودة فيها، التي تمتاز بالملاءة والمصداقية والمقارنة من أجل تشخيص الوضعية المالية للشركة، وفهم واستخدام المعلومات بشكل صحيح، حيث يتم تقسيم أدوات وأساليب التشخيص المالي إلى تقليدية التي من خلالها يتم تحليل شامل للمعلومات بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية، أما الحديثة فتعمل من أجل معرفة الأوضاع الاقتصادية للشركة، وتتمثل في التدفقات النقدية والأساليب الإحصائية والرياضية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي.

## الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات

### الجزائرية

- 1.3. تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
- 2.3. تشخيص الوضعية المالية لشركة أليانس

## تمهيد

بعد الإنتهاء من الجانب النظري للموضوع الذي تطرقنا فيه إلى التشخيص المالي والمخاطر المالية وكيفية تقييم هذه المخاطر بواسطة أدوات التشخيص المالي في شركة التأمين سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية يتم إسقاطها على أرض الواقع من خلال إطار منهجي لها يسمح بتنظيم وتحديد المعلومات المراد الوصول إليها بهدف استخلاص النتائج، فاخترنا للدراسة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كعينة من مؤسسات التأمين في الجزائر.

ويتناول الفصل:

- تقديم شركة أليانس للتأمينات
- تشخيص الوضعية المالية لشركة أليانس

### 1.3. تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية التي تمت فيها دراستنا التطبيقية، حيث سنتطرق باختصار إلى تعريفها ودخولها إلى البورصة، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي وأهم النشاطات المختلفة لها.

#### 1.1.3. تعريف شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تأسست شركة أليانس للتأمينات في جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995، والصادر في وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات، وانطلق نشاط الشركة سنة 2006، وذلك لقيامها بجمع عمليات التأمين وإعادة التأمين، تضم أليانس للتأمينات أسهم مساهمين جزائريين لهم خبرة واسعة في مجال الاقتصاد. كما تختص الشركة في تأمين جميع الفروع، وهي تابعة للقطاع الخاص، ونظرا لحرصها الشديد على الوفاء بالتزاماتها مع الزبون جعلها محل ثقة، مما أدى إلى زيادة في عائداتها المالية بشكل متواصل. وشهدت شركة أليانس للتأمينات نموا لقيم أعمالها بنسبة 0.11% ما يعدل 4,431 مليار دينار جزائري وهذا وتمكنت الشركة خلال سنة 2015 من تسجيل ناتج أرباح خام قدره 2.15% مقارنة بسنة 2014.<sup>1</sup>

تستحوذ اليوم الشركة على حوالي 4% من حصة سوق التأمينات الجزائرية، نسبة تعبر عن طموحات كبيرة وأفاق نمو واعدة وهذا بفضل انتهاج مخطط مدروس يرمى إلى إنشاز محكم للوكالات عبر كامل التراب الوطني، والتي بواسطتها يتم ابتكار وتطوير منتجات وخدمات تأمين جديدة تحكم أفضل في التكاليف العملية لتجسيد مستقبل واعد، بالإضافة إلى السهر على تقديم خدمات تحظى برضى الزبائن على مدار 24 ساعة وكافة أيام الأسبوع. وتوفر أليانس للتأمين طاقما محترفا من إطارات كفؤ تحرص على التزاماتها بتقديم نوعية تسيير متميز، بفضل التحفيز التي يحضى بها العاملون في شبكتها، الشيء الذي جعل أليانس للتأمينات واعدة من أكثر الشركات أداة وحركية في سوق التأمين الجزائري.<sup>2</sup>

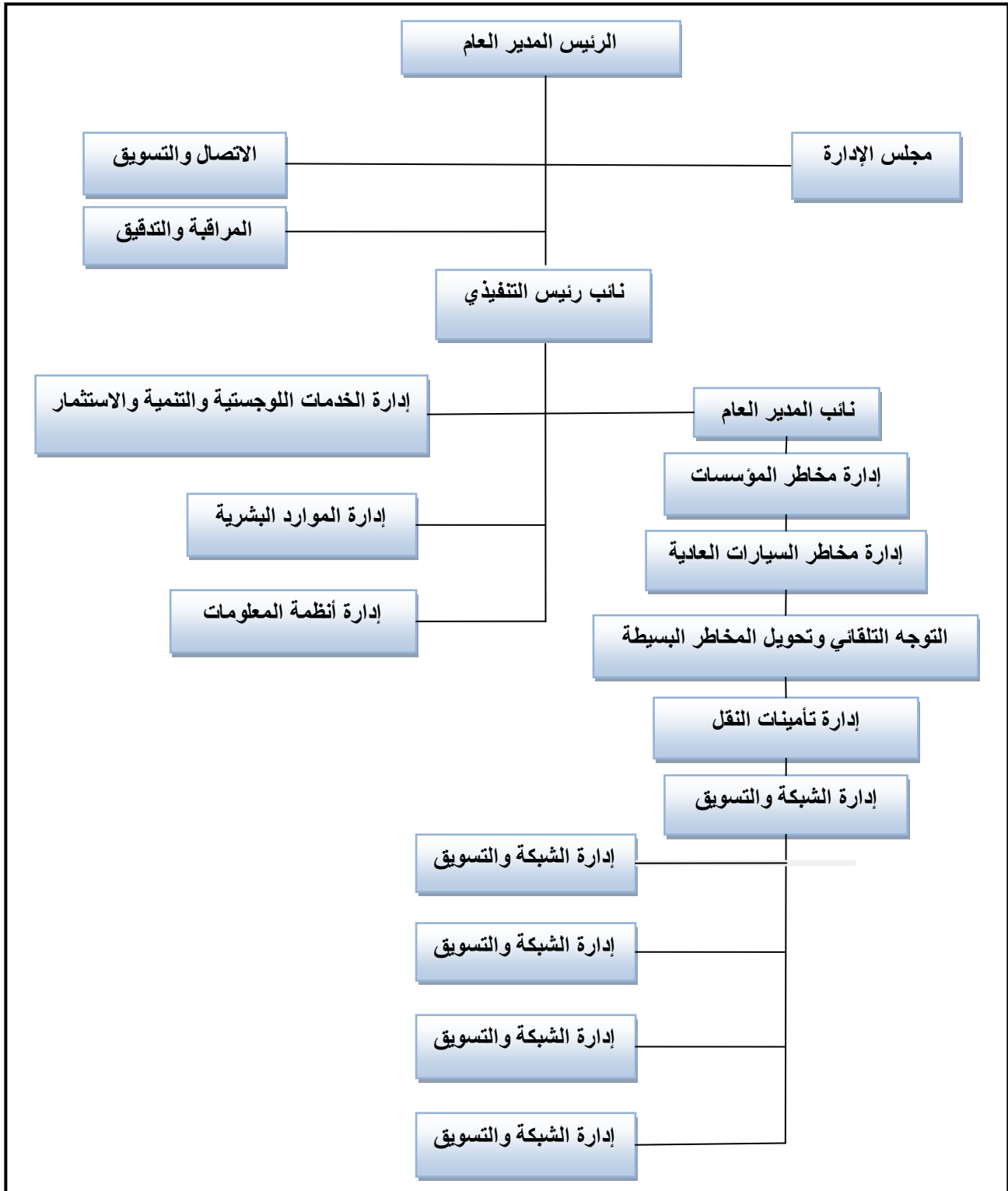
#### 2.1.3. الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

التشكيلة الإدارية لشركة أليانس للتأمينات يحددها الهيكل التنظيمي أدناه.

<sup>1</sup> تاريخ التصفح 2020/09/01، متوفر على الرابط: www.Aljazair Alyoum.com

<sup>2</sup> تاريخ التصفح 2020/09/05، متوفر على الرابط: www.allianceassurance.com

الشكل رقم (1.3): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات



المصدر: تنظيم المؤسسة، تاريخ التصفح: 2020/08/29، متوفر على الرابط [www.allianceassurance.com.dz.organisation.html](http://www.allianceassurance.com.dz.organisation.html)

### 3.1.3. تطور مؤشرات أداء شركة أليانس للتأمينات

تعمل معظم شركات التأمين على تقدير النشاط التقني والمالي، حيث تعتمد في تقديراتها على نشاطها للسنة السابقة وكذا الأهداف والبرامج التي ستقوم بتطبيقها ضمن مؤشرات.

#### أولاً: النشاطات التقنية

تحدد هذه الأنشطة مؤشرين رئيسيين: رقم الأعمال والتعويضات، والذي سيتم توضيحها أدناه.

#### 1. رقم الأعمال

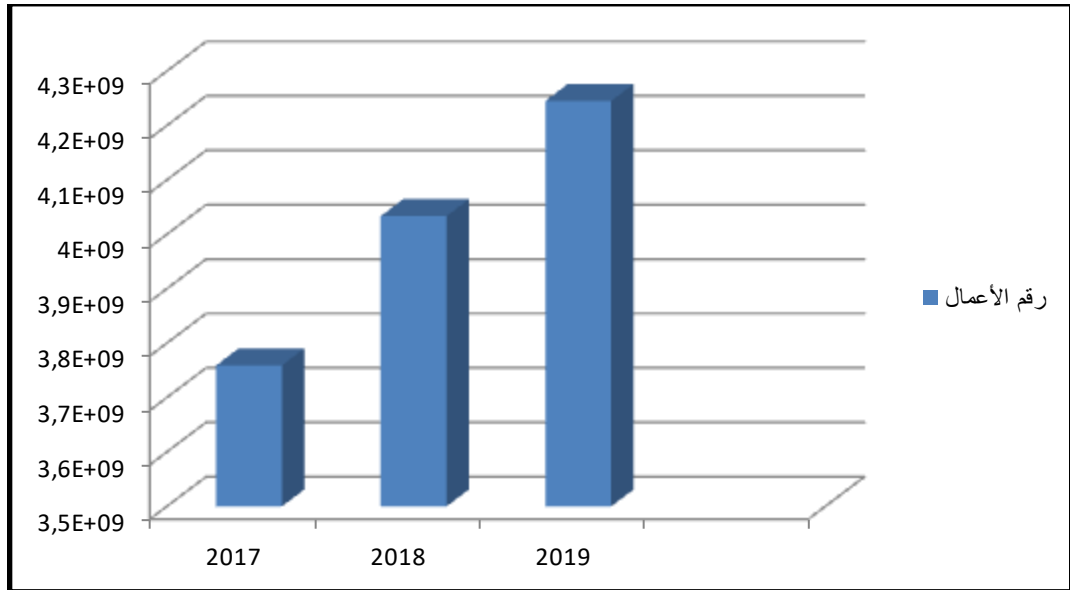
جدول رقم (1.3): تطور رقم الأعمال الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2017	2018	التغير (%)	2018	2019	التغير (%)
رقم الأعمال	3,759,293,136	4,033,580,052	7%	4,033,580,052	4,245,295,578	5%

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: وثائق الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

#### الشكل (2.3): التمثيل البياني للتطور رقم أعمال الشركة



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الجدول رقم: (1.3)

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول والشكل أعلاه، تطور ملحوظ ومستمر في رقم أعمال الشركة خلال الفترة المدروسة، حيث قدر في سنة 2018 بـ 4,033,580,052 دينار جزائري وهذا بمعدل زيادة كانت نسبته 7% مقارنة بالسنة السابقة التي كان رقم أعمالها 3,759,293,136 دينار جزائري، في حين حققت رقم أعمال في 2019 قدره 4,245,295,578 دينار جزائري بمعدل زيادة قدره 5% عن سنة 2018، وترجع هذه الزيادة إلى تنوع فروع التأمين في الشركة والعوامل المرتبطة بها.



2. التعويضات

تعرف التعويضات على أنها مبالغ تلتزم الشركة بدفعها للمؤمن لهم عند وقوع الخطر المؤمن ضده.

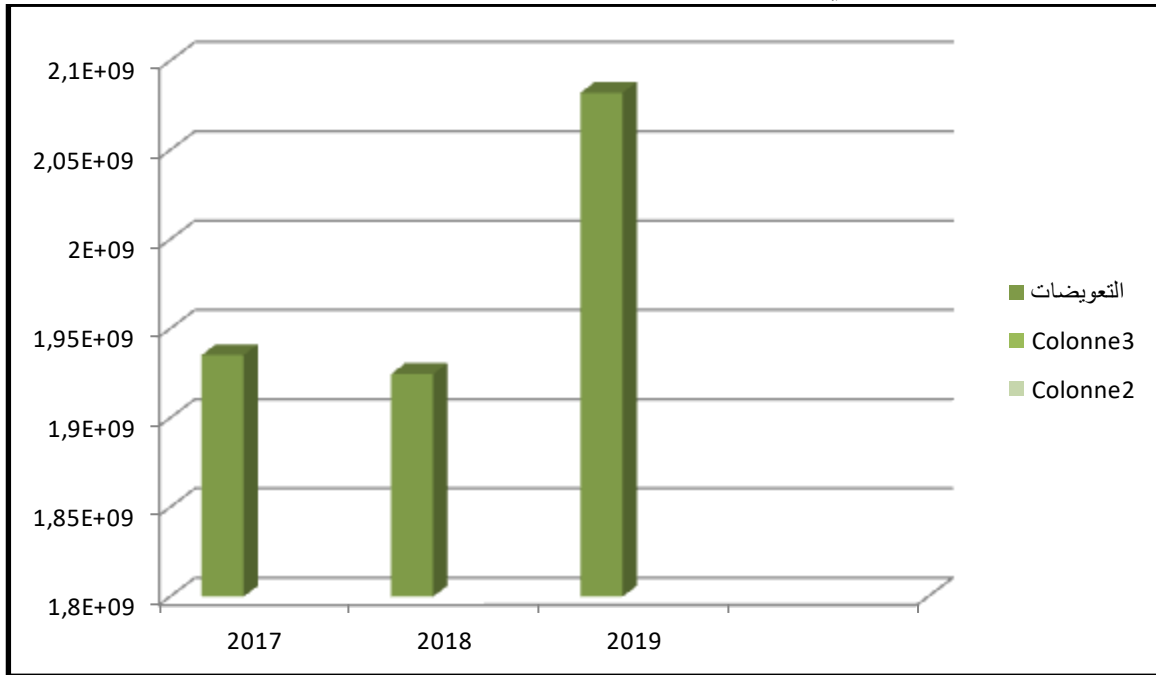
جدول رقم (2.3): تطور التعويضات الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2017	2018	التغير (%)	2018	2019	التغير (%)
التعويضات	1,935,283,933	1,924,668,112	-0.54%	1,924,668,112	2,082,222,420	8.18%

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: وثائق الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الشكل رقم (3.3): التمثيل البياني لتطور تعويضات الشركة



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الجدول (2.3).

يلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني، أن الشركة تقوم بدفع التعويضات للمؤمن لهم خلال السنوات الثلاث المدروسة، حيث نجد أن هناك انخفاض طفيف في التعويضات سنة 2018 قدرت نسبته بـ 0.54%، بمبلغ 1,924,668,112 مقارنة بسنة 2017 الذي كان مبلغ التعويضات 1,935,283,933 دينار جزائري. ويعود هذا الانخفاض إلى نقص الحوادث المؤمن عليها الشركة وبالتالي، تنخفض التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم، أما في سنة 2019 فقد شهدت ارتفاع ملحوظ نسبته 8.18% وهذا راجع إلى دفع التعويضات من طرف الشركة من أجل كسب ثقة زبائننا.

ثانيا: النشاطات المالية

تحدد هذه النشاطات من خلال مؤشر الاستثمارات.

الجدول رقم (3.3): تطورات إستثمارات الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2017	2018	التغير (%)	2018	التغير (%)
الاستثمارات	1,634,925,125	2,150,172,423	31.51%	2,525,137,423	17.43%

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: وثائق الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول أن الشركة محل الدراسة تسعى إلى تحقيق أهدافها وهو زيادة الاستثمارات من خلال الأموال المحصلة من طرف المؤمن لهم، حيث نجد أنها سجلت في سنة 2018 ارتفاع ملحوظ في استثماراتها مقارنة بـ 2017 وذلك بنسبة 31.51%، أما في سنة 2019 فقد قدر نسبة الارتفاع بـ 17.43% عما كانت عليه في السنة السابقة، ويعود هذا إلى استمرار الجهود المبذولة من طرف الشركة لتعزيز شبكة التوزيع، من أجل تقوية صورة الشركة في السوق الوطني والدولي.

2.3. تشخيص الوضعية المالية لشركة أليانس

تعتبر القوائم والتقارير المالية وسيلة لتشخيص الوضعية المالية للشركة، وذلك من خلال أدوات التشخيص المالي التي تم التطرق إليها في الفصل النظري، إلا أنه سيتم التطرق إليها في حدود المعلومات المتحصل عليها من طرف الشركة.

1.2.3. تشخيص الوضعية المالية للشركة عن طريق القوائم المالية

سنقوم بتحليل القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) الخاصة بالشركة محل الدراسة خلال السنوات 2017، 2018، 2019. من أجل التعرف على الوضعية المالية للشركة.

أولا: الميزانية المالية المختصرة للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

1) جانب الأصول

الجدول رقم (4.3): تطور ميزانية الأصول خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	التغير (%)	2019	التغير (%)
الأصول غير جارية	3,323,201,803	4,133,878,576	24%	5,311,144,692	28%
الأصول الجارية	4,880,092,834	4,316,538,943	-0,12%	4,604,215,670	7%
المجموع	8,203,294,637	8,450,417,519	3%	9,915,360,362	17%

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول أن:

- الأصول غير جارية حققت ارتفاعا سنة 2018 بنسبة 24% بمبلغ 4,133,878,576 دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة، وقدّر المبلغ في سنة 2019 بـ 5,311,144,692 دينار جزائري أي بنسبة ارتفاع 28% مقارنة بالسنة 2018، ويعود ذلك إلى زيادة نسب استثمارات الشركة، كما نلاحظ أن قيمة المباني مرتفعة نسبيا وهذا مؤشر جيد يدل على أن الشركة قامت بإنشاء وكالات جديدة من أجل توسيع نطاق الخدمة التأمينية.
- أما بالنسبة للأصول الجارية فسجلت انخفاض بنسبة 0.12% في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى انخفاض المؤونات التقنية، ثم ارتفعت في سنة 2019 بـ 7%.

(ب) جانب الخصوم

الجدول رقم (5.3): تطور ميزانية الخصوم خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

التغير (%)	2019	التغير (%)	2018	2017	البيان
	4,879,378,173		3,812,646,269	3,561,278,336	الأموال الدائمة
28%	4,397,291,909	6%	342,757,0433	3,241,417,617	رأس مال الخاص
25%	482,086,264	20%	385,075,836	319,860,719	الخصوم الغير جارية
9%	5,035,982,189	-0.09%	4,637,771,252	4,642,016,301	الخصوم الجارية
0.17%	<b>9,915,360,362</b>	3%	<b>8,450,417,521</b>	<b>8,203,294,637</b>	المجموع

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال قراءة وتحليل الجدول نلاحظ، أن الأموال الدائمة سجلت ارتفاعا خلال السنوات الثلاث وهذا راجع إلى ارتفاع كل من الأموال الخاصة والخصوم الغير جارية، كذلك رأس المال الخاص سجل ارتفاعا خلال السنوات الثلاث، وهذا راجع في الأساس إلى ارتفاع في قيمة الاحتياطات، ورغم التزايد المستمر للأموال الخاصة إلى أن قيمة الديون تأخذ الشرط الأكبر في جانب الخصوم خلال السنوات الثلاث، وهذا يعبر على أن الشركة تستعين بجزء كبير على الديون رغم التزايد المستمر للأموال الخاصة.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

نستعرض الجدول أدناه لأهم النتائج التي حققتها الشركة خلال فترة الدراسة (2017-2019).

الجدول رقم (6.3): نتائج حسابات الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

التغير (%)	2019	التغير (%)	2018	2017	البيان
5%	4245295578	7%	4035580052	3,759,293,136	1. أقساط مكتتبية
8%	2,082,222,420	-0.54%	1,924,668,122	1,935,283,933	2. خدمات (مطالبات) السنة
-14%	206,387,182	12%	240,678,884	214,716,221	3. عمولات إعادة التأمين
-	-	-	-	-	4. إعانات الاستغلال لنشاط التأمين
0.75%	2,369,460,340	15%	2,351,590,814	2,038,725,424	5. هامش التأمين الصافي
6%	341,253,957	7%	322,953,228	302,291,814	6. النتيجة التشغيلية
3%	237,623,193	5%	230,801,587	219,777,929	7. النتيجة المالية
5%	578,877,150	6%	553,754,815	522,069,743	8. النتيجة العادية قبل الضريبة (7+6)
4%	481,943,597	7%	462,238,055	431,996,930	9. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
24%	145,963	-18%	117,756	144,061	10. النتيجة غير عادية
4%	482,089,560	7%	462,355,811	432,140,992	11. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على: جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال جدول حسابات النتائج نستخلص الملاحظات التالية:

• **هامش التأمين الصافي:** نلاحظ أن الهامش يظهر بقيمة موجبة خلال السنوات الثلاث حيث قدر بـ: 2,038,725,424 دينار جزائري سنة 2017، وارتفع إلى قيمة 2,351,590,814 دينار جزائري بنسبة زيادة 15%، وفي سنة 2019 نلاحظ ارتفاع طفيف قدرت نسبته بـ 0.75% مقارنة بسنة 2018 التي شهدت ارتفاع جيد، وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة الأقساط المكتتبية والتي تمثل عقود التأمين، حيث عرفت ارتفاع خلال السنة هذه السنوات.

• **نتيجة الاستغلال (التشغيلية):** سجلت في 2017 قيمة 302,291,814 دينار جزائري، أما سنة 2018 فقد بلغت 322,953,228 دينار جزائري مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة تغير 7%، وفي سنة 2019 بلغت نسبة التغير 6% مقارنة بسنة 2018، وهذا راجع إلى الانخفاض في مصاريف الاستغلال.

• **نتيجة خارج الاستغلال (المالية):** سجلت في سنة 2018 زيادة قدرت بـ 5% مقارنة بسنة 2017، وفي سنة 2019 بلغت نسبة التغير 3% مقارنة بالسنة السابقة، وهذا بسبب ارتفاع في المنتجات المالية للسنوات الثلاث وانخفاض في المصاريف المالية.

• **نتيجة العادية قبل الضريبة:** سجلت النتيجة العادية قبل الضريبة ارتفاع خلال السنوات الثلاث، حيث قدرت بـ: 553,754,815 دينار جزائري سنة 2018 بنسبة ارتفاع 6% عن سنة 2017، وفي سنة 2019 قدرت بـ: 578,877,150 دينار جزائري بنسبة ارتفاع 5% وهذا راجع إلى ارتفاع النتيجة خارج الاستغلال.

• **النتيجة الصافية:** نلاحظ أن النتيجة الصافية قد سجلت ارتفاعا خلال السنوات الثلاث وبشكل متزايد، ففي سنة 2017 سجل قيمة 432,140,992 دينار جزائري أما في سنة 2018 فقد ارتفع إلى 462,355,811 دينار جزائري بنسبة زيادة 7%، وفي 2019 سجلت معدل نمو قدر بـ 4% مقارنة بسنة 2018، وهذا ما يدل أن الشركة تقوم بمجهودات إضافية لتحقيق هذا النمو في النتيجة الصافية.

### 2.2.3. التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

ويتم الاعتماد في هذا الجانب على: رأس مال العامل، الاحتياج في رأس مال العامل والخزينة.

#### أولاً: رأس المال العامل

من أجل معرفة هل الشركة في حالة توازن أم لا، لابد من الاعتماد على الميزانيات المختصرة للشركة خلال السنوات الثلاث: 2017، 2018 و 2019.

#### (1) رأس المال العامل الدائم

الجدول رقم (7.3): رأس المال العامل الدائم

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	3,561,278,336	3,812,646,269	4,879,378,173
الأصول غير جارية	3,323,201,803	4,133,878,576	5,311,144,692
رأس مال العامل الدائم	<b>238,076,533</b>	<b>-321,232,307</b>	<b>-431,766,519</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل خلال سنة 2017 كان موجبا، وهذا يعني أن الشركة تمكنت من تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة عكس سنتي 2018 و 2019 حيث حققت رأس مال عامل سالبا، وبالتالي، عدم تحقيقها لهامش سيولة.

#### (2) رأس مال العامل الأجنبي

الجدول رقم (8.3): رأس المال العامل الأجنبي

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
مجموع الخصوم	8,203,294,637	8,450,417,521	9,915,360,362
الأموال الخاصة	3,241,417,617	3,427,570,433	4,397,291,909
رأس المال العامل الأجنبي	<b>4,961,877,020</b>	<b>5,022,847,088</b>	<b>5,518,068,453</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال قراءة وتحليل الجدول، نلاحظ أن الشركة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة الأجل رغم الانخفاض الذي سجلته سنة 2019، ورغم ذلك فإن الشركة حققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يؤدي إلى توازن الهيكل المالي للشركة.

**(3) رأس المال العامل الخاص**

الجدول رقم (9.3): رأس مال العامل الخاص

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	3,241,417,617	3,427,570,433	4,397,291,909
الأصول غير جارية	3,323,201,803	4,133,878,576	5,311,144,692
<b>رأس المال العامل الخاص</b>	<b>-81,784,186</b>	<b>-706,308,143</b>	<b>-913,852,783</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول: أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال الثلاث سنوات وهذا يعني أن الشركة ليست قادرة على تمويل أصولها غير جارية من أموالها الخاصة رغم التزايد الملحوظ لهذه الأخيرة ما يجعل الشركة تستعين بمصادر التمويل الخارجية لتغطية النقص.

**(4) رأس مال العامل الإجمالي**

الجدول رقم (10.3): رأس مال العامل الإجمالي

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
رأس مال العامل الإجمالي = الأصول الجارية	4,880,092,834	4,316,538,943	4,604,215,670

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول نلاحظ القيمة منخفضة لرأس مال العامل الإجمالي خلال ثلاث سنوات المدروسة مقارنة برأس مال العامل الأجنبي مما يدل أن المؤسسة غير مستقلة ماليا أي تدخل الأطراف الخارجية في سياستها.

**(5) احتياجات في رأس مال العامل**

الجدول رقم (11.3): احتياجات في رأس المال العامل

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
احتياجات الدورة	4,232,469,900	3,499,482,961	3,707,280,401
موارد الدورة	4,642,016,301	4,637,771,252	5,035,982,189
<b>احتياجات رأس مال العامل</b>	<b>-409,546,401</b>	<b>-1,138,288,291</b>	<b>-1,328,701,788</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن الشركة حققت احتياجات في رأس المال العامل سالبا خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن الاحتياجات أقل من الموارد. أي أن الشركة تستطيع تمويل احتياجات الدورة من موارد الدورة قصيرة الأجل وأن هناك فائض، إذ أنها لا تحتاج إلى رأس المال الموجب أو بعبارة أخرى الشركة تملك هامش أمان كبير يغطي احتياجات الدورة.

6) الخزينة

يتم حسابه كما يلي:

الجدول رقم (12.3): الخزينة المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل	238,076,533	-321,232,307	-431,766,519
احتياج رأس المال العامل	-409,546,401	-1138288291	-1,328,701,788
الخزينة	647,622,934	817,055,984	896,935,269

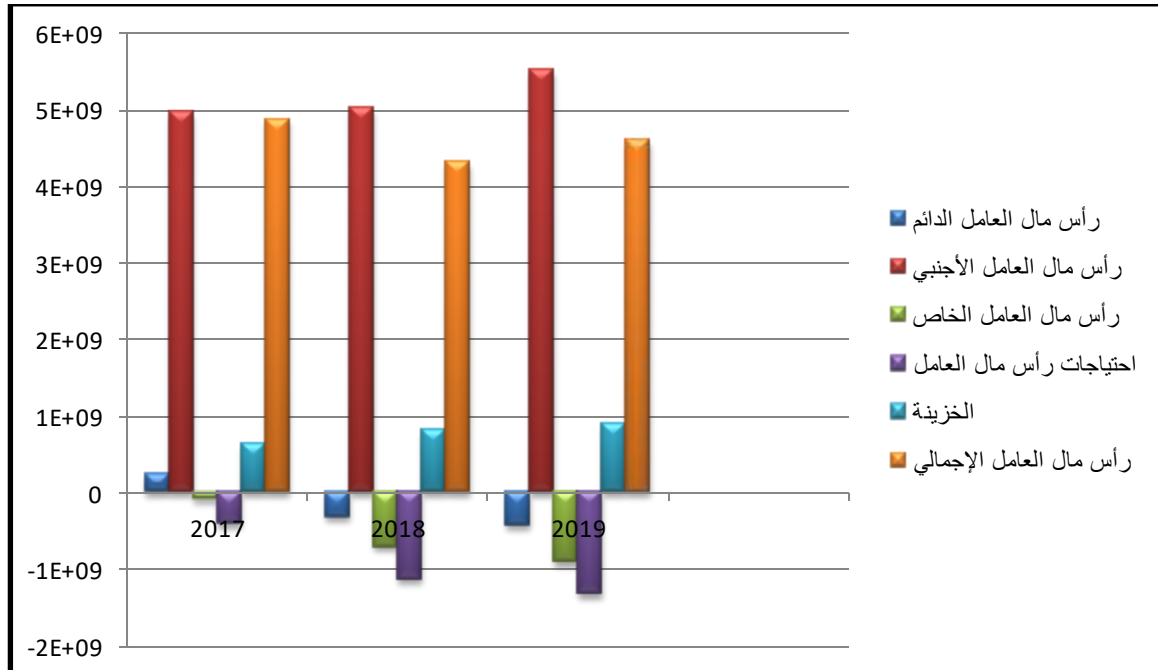
المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال قراءة وتحليل الجدول، يتبين أن الشركة حققت خزينة موجبة خلال السنوات الثلاث قدرت على التوالي ب: 647,622,934 دينار جزائري، 817,055,984 دينار جزائري، 896,935,269 دينار جزائري، وهذا يمثل فائض في رأس مال العامل بعد تمويل احتياجات رأس مال العامل.

أي: رأس مال العامل < احتياجات رأس مال العامل

وهذا يعني أن الشركة استطاعت أن تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وإحداث فائض، ولها عجز في تغطية احتياجات الدورة بمراد الدورة قصيرة الأجل وتعمل على تغطيته عن طريق رأس مال العامل وتحقيق فائض.

الشكل رقم (4.3): التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: جداول مؤشرات التوازن المالي

### 3.2.3. التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

حتى نتمكن من تشخيص الحالة المالية للشركة، قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستخدمة في تأمينات الحياة والنسب المالية المستخدمة في تأمينات الممتلكات.

أولاً: النسب المالية المستخدمة في تأمينات الحياة

(1) نسب الاختبارات المالية

أ/ معدل التغير في النتيجة

الجدول رقم (13.3): معدل التغير في نتيجة الشركة

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
نتيجة السنة الحالية	432,140,992	462,355,811	482,089,560
نتيجة السنة السابقة	421,931,678.07	432,140,992	462,355,811
معدل التغير في النتيجة	%2	%7	%4

المصدر: إعداد الطالبين اعتماداً على: جدول حسابات النتائج للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول، إن نتيجة نشاط الشركة لسنة 2018 حققت ارتفاعاً بنسبة 7%

بمبلغ 462,355,811 دج، وبلغت 482,089,560 دج سنة 2019 أي حققت زيادة بنسبة 4% مقارنة بالسنة

السابقة، ويعود السبب في زيادة معدل التغيير في النتيجة هو الارتفاع في الأقساط المكتتبة التي حققتها المؤسسة نتيجة نشاطها خلال السنوات الدراسية.

ب/ نسب الأصول إلى رأس المال والنتيجة

الجدول رقم (14.3): نسبة الأصول إلى رأس المال

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
الأصول غير جارية	1,629,718,067	1,914,260,871	2,731,862,300
رأس المال	3,241,417,617	3,427,570,433	4,397,291,909
النتيجة	432,140,992	462,355,811	482,089,560
نسبة الأصول إلى رأس المال والنتيجة	%44	%49	%56

المصدر: إعداد الطالبين اعتماداً على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول، أن قيمة العقارات المتمثلة في التثبيثات المادية التي تمتلكها

الشركة لم تتجاوز قيمة حقوق الملكية المكونة في هذه الحالة من رأس المال والنتيجة لمدة ثلاث سنوات باعتبار

هذه الأصول من الصعب تحويلها إلى نقدية ولا تتمتع درجة سيولتها بدون التعرض إلى خسارة، وعليه نجد أن

هذه النسبة لم تتجاوز 100% وهذا يعني أن الشركة ليست في وضعية حرجة.



**(3) نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة**  
**الجدول رقم (15.3): نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة**

الوحدة: دينار جزائري

2019	2018	2017	البيان
206,387,182	240,678,884	214,716,221	عمولات إعادة التأمين الصادر
4,397,291,909	3,427,570,433	3,241,417,617	رأس المال
462,355,811	462,355,811	432,140,992	النتيجة
%4	%6	%6	نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال قراءة وتحليل الجدول، نجد أن النسب التي حققتها الشركة لعمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة لسنوات الثلاث لم تتعدى الحد الأقصى المقبول لهذه النسبة وهي 20%، وهذا يدل على عدم تعرض الشركة إلى صعوبات خلال عملية التأمين لأن ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود صعوبات تواجه الشركة مما يجعلها تلجأ إلى عمليات إعادة التأمين.

ثانيا: نسب المالية المستخدمة في تأمينات الممتلكات

**(1) نسبة السيولة**

الجدول رقم (16.3): نسب السيولة

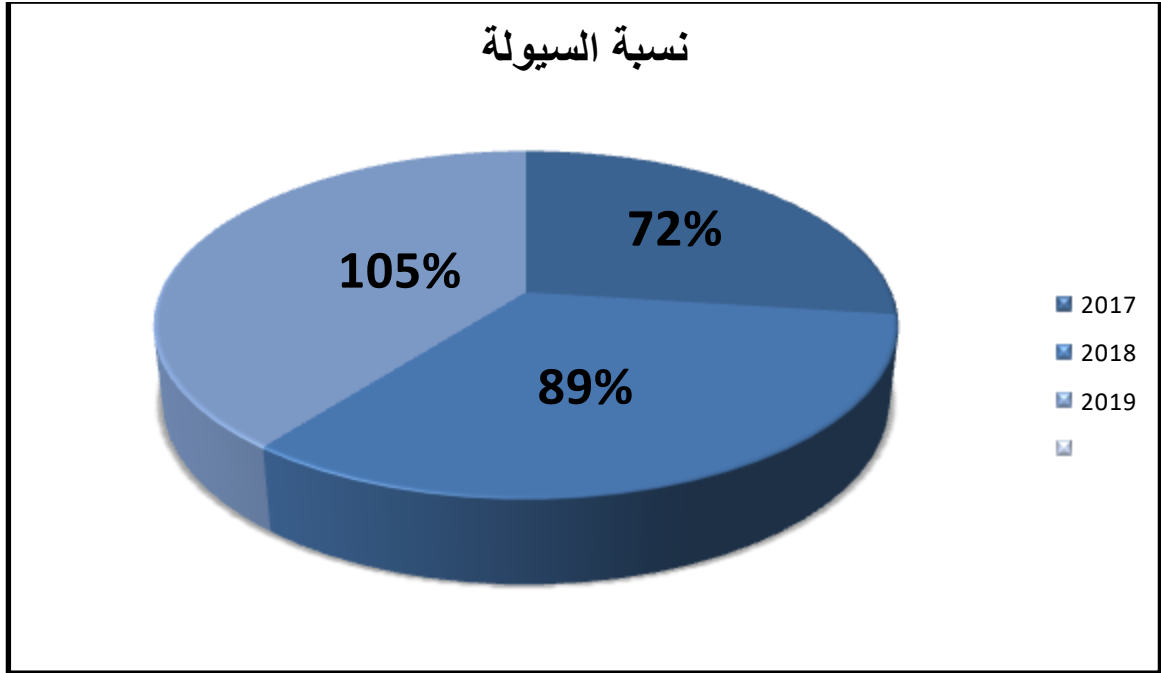
الوحدة: دينار جزائري

2019	2018	2017	البيان
5,311,144,692	4,133,878,576	3,323,201,803	الأصول غير جارية
5,035,982,189	4,637,771,252	4,642,016,301	الخصوم جارية
%105	%89	%72	نسبة السيولة العامة

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال قراءة وتحليل الجدول، نجد أن نسبة السيولة العامة أكبر من 100% لسنة 2019 حيث بلغت 105%، وهذا يعد مؤشرا ايجابيا ومريح لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالأصول المتداولة، أي أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أما في سنتي 2017 و2018، فإن النسبة أقل من 100% ومنه نجد أن الشركة لم تتمكن من تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأصول المتداولة وهذا سيؤثر سلبا على خزينة الشركة.

الشكل (5.3): التمثيل البياني لنسب سيولة الشركة



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: معلومات الجدول رقم (16.3).

## (2) نسب الربحية

الجدول رقم (17.3): نسب الربحية

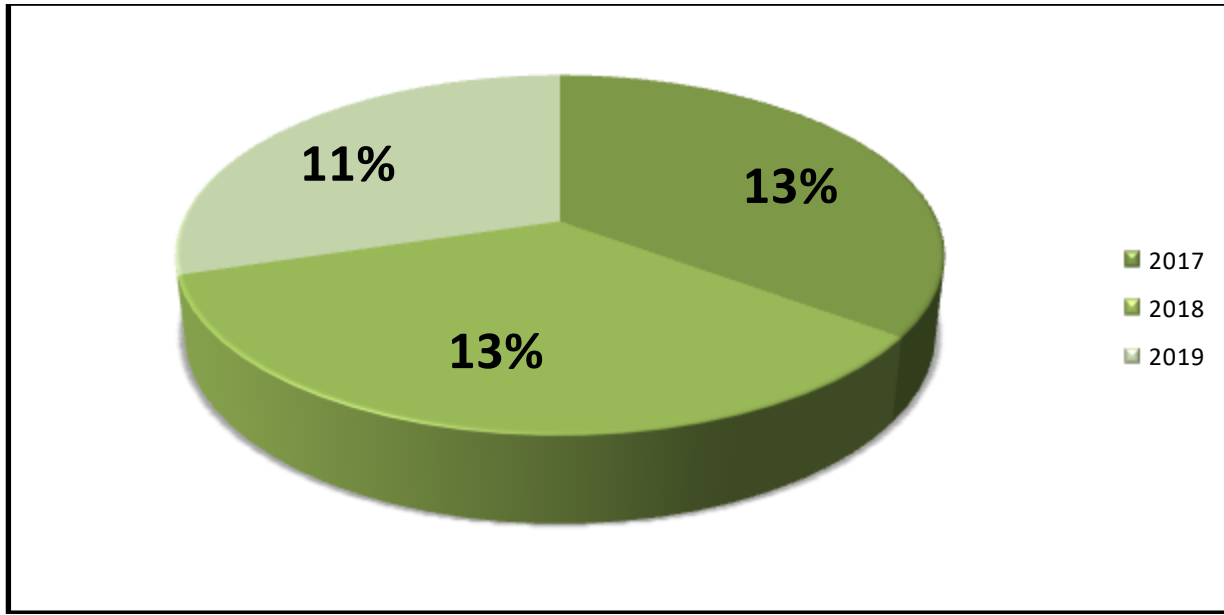
الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	432,140,992	462,355,811	482,089,560
الأموال الخاصة	3,241,417,617	3,427,570,433	4,397,291,909
معدل العائد على الأموال الخاصة	% 13	% 13	% 11

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول، أن نسبة الربحية خلال سنتي 2017 و2018 بلغت 13%، أما في سنة 2019 فنجد أن نسبة الربحية انخفضت واصبحت 11%، ومنه نجد أن الشركة تقوم باستغلال مواردها استغلال أمثلا من أجل توليد الأرباح وضمان بقائها لأجل طويل في سوق المنافسة.

الشكل (6.3): التمثيل البياني لنسب ربحية الشركة



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: معلومات الجدول رقم (17.3)

### 3) نسب الملاءة المالية

الجدول رقم (18.3): نسب الملاءة المالية

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	3,241,417,617	3,427,570,433	4,397,291,909
إجمالي التعويضات	1,935,283,933	1,924,668,112	2,082,222,420
<b>كفاية الأموال الخاصة</b>	<b>%167</b>	<b>%178</b>	<b>%211</b>
الأصول الجارية	4,880,092,834	4,316,538,943	4,604,215,670
الأموال الخاصة	3,241,417,617	3,427,570,433	4,397,291,909
<b>الأصول الجارية للأموال الخاصة</b>	<b>%151</b>	<b>%126</b>	<b>%104</b>
التعويضات	1,935,283,933	1,924,668,112	2,082,222,420
الديون التقنية	2,293,159,562	2,355,786,085	2,637,200,791
<b>التعويضات لديون التقنية</b>	<b>%84</b>	<b>%82</b>	<b>%79</b>
رأس المال الحر	3,241,417,671	3,427,570,433	4,397,291,909
إجمالي الاستثمارات	1,634,925,125	2,150,172,423	2,525,137,423
<b>علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات</b>	<b>%198</b>	<b>%159</b>	<b>%174</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: وثائق الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

4) نسب هامش الملاءة

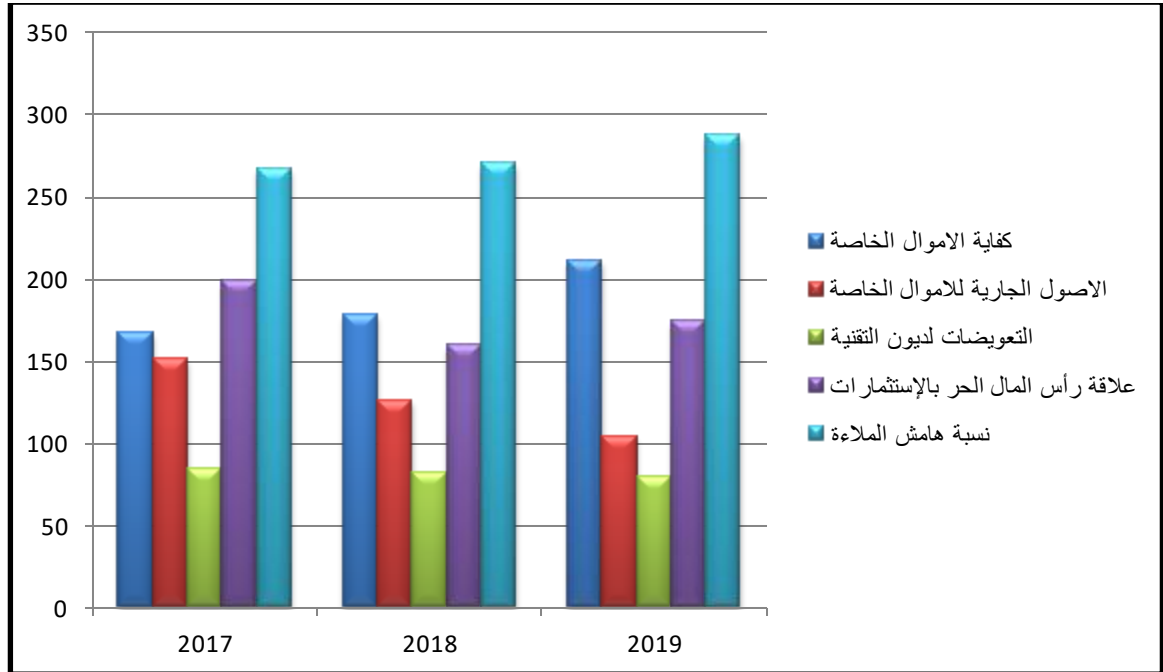
الجدول رقم (19.3): هامش الملاءة

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
رأس المال الاجتماعي	3,241,417,618	3,427,570,433	4,397,291,909
الاحتياطيات	219,710,205	262,924,304	309,159,885
المؤونات التقنية	2,660,865,181	2,667,061,003	2,880,867,662
الديون التقنية	2,293,159,562	2,355,786,085	2,637,200,791
هامش الملاءة	6,121,993,004	6,357,555,740	7,587,319,456
نسبة هامش الملاءة	%267	%270	%287

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على: وثائق الشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

الشكل رقم (7.3): التمثيل البياني للنسب الملاءة المالية للشركة



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على: معلومات الجدولين رقم (18.3)، (19.3).

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول والشكل أعلاه، أن الشركة تملك قدرة نسبية على تغطية التزاماتها بالأموال الخاصة، وذلك من خلال ارتفاع كفاية الأموال خلال سنوات الثلاث المدروسة حيث نجد في 2018 أنها ارتفعت بنسبة 11% مقارنة بالسنة 2017، ويعود هذا الارتفاع في كفاية الأموال الخاصة إلى انخفاض في التعويضات مقارنة بالسنة السابقة، وفي 2019 ارتفعت بنسبة 33% مقارنة بالسنة الماضية ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة النسبية في الأموال الخاصة.

من خلال نسبة التعويضات للديون التقنية نجد أنها في انخفاض مستمر خلال 2017، 2018 و2019 مما يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وهو ما يؤكد هامش الملاءة في الجدول الثاني، ومنه نستنتج أن الشركة محل الدراسة تمتلك ملاءة مالية.

**(5) نسب المردودية**

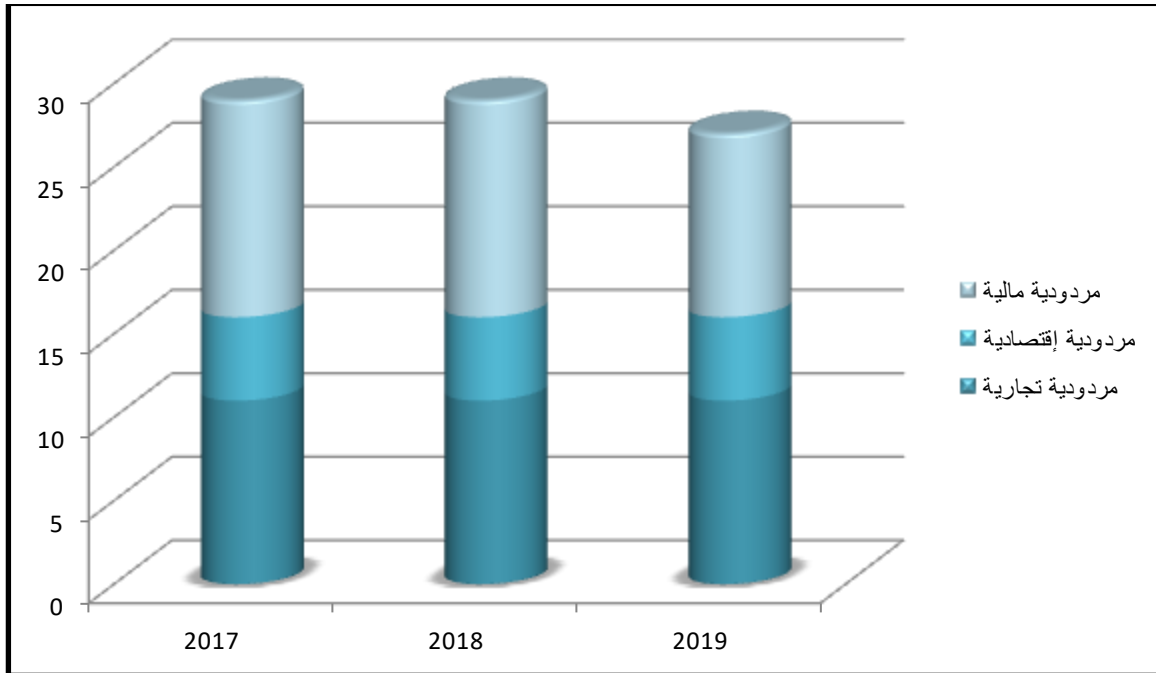
الجدول رقم (20.3): نسب المردودية

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
نتيجة الدورة الصافية	432,140,992	462,355,811	482,089,560
رقم الأعمال السنوي خارج الرسم	3,759,293,136	4,035,580,052	4,245,295,578
المردودية التجارية	%11	%11	%11
نتيجة الدورة الصافية	432,140,992	462,355,811	482,089,560
مجموع الأصول	8,203,294,637	8,450,417,520	9,915,360,362
المردودية الاقتصادية	%5.26	%5.47	%4.86
نتيجة الدورة الصافية	432,140,992	462,355,811	482,089,560
الأموال الخاصة	324,147,617	3,427,570,433	4,397,291,909
المردودية المالية	%13.33	%13.48	%10.96

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

**الشكل رقم (8.3): التمثيل البياني للنسب المردودية المالية للشركة**



المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الجدول رقم (20.3)

من خلال قراءة الجدول نلاحظ:

- المردودية التجارية، تعبر عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات حيث شهدت انخفاضا ملحوظ خلال سنة 2019 أين بلغت 11.35% بعدما كانت نسبتي 2018 و 2017 على التوالي 11.45% و 11.49% وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نتيجة الدورة ورقم الأعمال.
- المردودية الاقتصادية، هناك ارتفاع في نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2018 حيث قدرت بـ 5.47% مقارنة بسنة 2017 التي كانت نسبتها 5.26%، أما في سنة 2019 فيلاحظ انخفاض طفيف في نسبة المردودية قدرت بـ 4.86%، ومنه يمكن القول أن النسب المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة مقبولة، وهي تعبر عن الأداء المالي الجيد للمؤسسة، وهذا يدل على انخفاض التكاليف وقدرة المسيرين في التحكم فيها، أي ما يفسر أن الشركة في حالة توازن.
- المردودية المالية، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية ارتفعت في سنة 2018 بنسبة 13.48% مقارنة بسنة 2017 التي كانت نسبتها 13.33%، أما في سنة 2019 شهدت انخفاض قدر بـ 10.96%، وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتخفيض قيمة الاستثمارات خلال 2019 وهذا راجع إلى زيادة تكاليف التعويضات خلال السنة.

#### (6) نسب النشاط

#### أ/ معدل دوران الأصول

يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي

الجدول رقم (21.3): معدل دوران الأصول

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	3,759,293,136	4,035,580,052	4,245,295,578
مجموع الأصول	8,203,294,637	8,450,417,520	9,915,360,362
معدل دوران الأصول	0.45	0.47	0.42

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

من خلال قراءة وتحليل الجدول نلاحظ، أن معدل دوران الأصول في الشركة يقدر بـ 0.45 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في الشركة في سنة 2017 يولد بـ 0.45 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها وبمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن الشركة يمكنها زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة رأس مالها، أما بالنسبة لسنة 2018 فيقدر المعدل بحوالي 0.47 وفي سنة 2019 انخفضت إلى 0.42 ولكن بقي في مستوى جيد وهذا يدل على ارتفاع أداء الشركة خلال السنة الأخيرة من فترة الدراسة.

ب/ معدل دوران الأصول الجارية  
الجدول رقم (22.3): معدل دوران الأصول الجارية

الوحدة: دينار جزائري

2019	2018	2017	البيان
4,245,295,578	4,035,580,052	3,759,293,136	رقم الأعمال
4,604,215,670	4,316,538,943	4,880,092,834	مجموع الأصول الجارية
<b>0.92</b>	<b>0.93</b>	<b>0.77</b>	<b>معدل دوران الأصول الجارية</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول، أن هناك ارتفاع في معدل دوران الأصول الجارية من 0.77 في سنة 2017 إلى 0.93 في سنة 2018، أما في سنة 2019 فإن معدل الدوران كان 0.92 مما يدل على أن الأصول الجارية سببا في ارتفاع معدل دوران الأصول الجارية.

ج/ معدل دوران الأصول غير جارية

يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات

الجدول رقم (23.3): معدل دوران الأصول غير جارية

الوحدة: دينار جزائري

2019	2018	2017	البيان
4,245,295,578	4,035,580,052	3,759,293,136	رقم الأعمال
5,311,144,692	4,133,878,576	3,323,201,803	مجموع الأصول غير جارية
<b>0.79</b>	<b>0.97</b>	<b>1.13</b>	<b>معدل دوران الأصول غير جارية</b>

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: الميزانية المالية للشركة خلال السنوات 2017، 2018، 2019.

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول، أن في سنة 2017 كان المعدل يقدر بـ 1.13 وهذا يعني أن الشركة لديها سيولة لم تقم باستثمارها، وتعاني من سوء التسيير أي ما تعرف بتكلفة الفرصة الضائعة، أما في سنة 2018 و 2019 كان معدل الدوران 0.97 و 0.79 على التوالي حيث أن الارتفاع في الأصول الغير جارية سبب انخفاض معدل دوران الأصول الغير جارية هذا يعني أن الأداء التشغيلي للشركة قد ارتفع.

خلاصة

- في هذا الفصل قمنا بدراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2019) انطلاقا من قراءة المعطيات التي وفرتها لنا القوائم المالية الخاصة بالشركة ومحاولة تحليلها، واستخراج مختلف المؤشرات والنسب المالية، حيث استخلصنا بعض النتائج حول الوضعية المالية للشركة والمتمثلة في:
- ارتفاع رأس مال العامل يدل أن الشركة تعتمد على مصادر التمويل طويلة الأجل بنسبة كبيرة.
  - تمتلك الشركة حجم كبير من الأموال الخاصة التي عرفت تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ما يعكس لنا قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.
  - نسب المردودية كانت مقبولة حيث حققت قيم موجبة وهذا دليل على الأداء الجيد للشركة.
  - المؤسسة قادرة على استخدام أصولها الثابتة وبالتالي فهي قادرة على تحقيق الأرباح وهذا ما توضحه نسب النشاط في سنة 2017.
  - من خلال أهم النسب لاحظنا مدى قدرة الشركة على الالتزام بما عليها لحد ما، كما توصلنا أيضا إلى أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كانت في كل مرة تحقق رقم أعمال أفضل من السنة السابقة حيث سجلت نسبة نمو قدرت بـ 7% في 2018 مقارنة بسنة 2017، وبنسبة 5% في سنة 2019.



الخاتمة

يعتبر التشخيص المالي أداة جد فعالة من أجل تقييم الوضعية المالية للشركة حيث يسمح لنا بمعرفة الوضع الحقيقي للشركة وذلك لضمان السير الحسن نحو الأهداف المحددة لذا تناولنا موضوع بالغ الأهمية ألا وهو التشخيص المالي ودوره في تقييم المخاطر المالية في شركة التأمين، حيث يعتبر ذو أهمية كبير في جميع المجالات خاصة المجال التأميني، لأنه يقوم بتوجيه الأنظار إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة مما يضمن البقاء لها والاستمرارية وأي خلل فيها قد يعرض شركات التأمين للخطر ويعرقل مسار حياتها خاصة أن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغيير المستمر سواء كان داخليا أو خارجيا.

وحتى تتمكن شركات التأمين من النمو والاستقرار يتوجب عليها تقييم مخاطرها المالية وهذا من خلال القيام بالتشخيص المالي لنشاطاتها السنوية وذلك باستخدام مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتسهيل عملية الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوح. إلا أنه غير كافي لوحده تماما في تقييم المخاطر المالية بل يساهم في عملية التقييم فقط.

#### أولاً: النتائج

من خلال الدراسة، تم الوصول إلى النتائج التالية:

#### أولاً: النتائج النظرية

- إن عملية التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها المشخص المالي داخل المؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التي تعمل على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.
- تهدف عملية إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين إلى الحد من أثار هذه المخاطر من خلال وضع سياسات المتبع لمواجهة الخسائر المتوقعة أو الحد منها بأقل تكلفة.
- تتعرض شركات التأمين إلى مجموعة من المخاطر المالية حيث هناك ما تشترك به مع مختلف المؤسسات المالية الأخرى كخطر عدم السيولة وخطر الصرف، وهناك مخاطر تتضرر بها نتيجة لطبيعة نشاطها كمخاطر الاكتوارية ومخاطر إعادة التأمين.
- لشركات التأمين قوائم مالية شأنها شأن المؤسسات الأخرى حيث تختلف عنها إلا في كيفية إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية نظرا لطبيعة الحسابات المستعملة من طرف شركات التأمين، وتعتبر من أهم القوائم المالية التي تستخدمها الشركة لإبراز وضعيتها المالية.

#### ثانياً: النتائج التطبيقية

- إن اعتماد شركة أليانس للتأمينات للتشخيص المالي ساهم بشكل كبير في تقييم المخاطر المالية وكشف نقاط القوة والضعف للشركة وهذا حسب ما تبينه النتائج المتوصل إليها من خلال النسب والمؤشرات المالية التي تميزت بالاستقرار والنمو من سنة إلى أخرى، وهذا ما تثبت صحة الفرضية الأولى.
- من أبرز وأهم المخاطر التي تواجه شركة أليانس للتأمينات ويجب الحذر مهنا ودراستها بدقة هي خطر عدم السيولة وخطر عدم الملاءة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تعتبر أدوات التشخيص المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها عرض نتائج الشركة أليانس للتأمينات والمساهمة في تحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المناسبة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- أثبتت الشركة خلال فترة الدراسة قدرتها على تمويل احتياجات الدورة من مواردها قصيرة الأجل، بمعنى أنها حققت هامش أمان معتبر.
- عدم إيجاد الشركة محل الدراسة لأي صعوبات عند القيام بالرفع من أموالها الخاصة وهذا ما تدل عليه نسبة المردودية المرتفعة خلال سنوات الدراسة.
- تعتمد الشركة بدرجة كبيرة على الأموال الأجنبية كموارد مالية ضرورية لتنشيط عملياتها الاستغلالية.
- من النقاط الايجابية المسجلة لصالح الشركة هو إمكانية تجنبها لبعض الأزمات المالية وذلك لما حققت خزينة الشركة من قيم موجبة خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكس الأداء الجيد لها حيث يدل أن رأس مال العامل كافي لتغطية احتياجات رأس مال العامل مع وجود فائض.

#### ثانيا: الاقتراحات

- من الضروري قيام شركات التأمين بالتخطيط الفعال لمواجهة المخاطر ذات الدرجة المرتفعة وفق إستراتيجية محددة وفعالة معتمدة من خبراء متخصصين في مجال إدارة المخاطر .
- يجب على شركات التأمين تبني إستراتيجية متكاملة تشمل كل المستويات الإدارية للشركة، معتمدة في ذلك على أساليب كمية لقياس المخاطر المحتملة وتقييم الموقف المالي للشركة.
- يجب على شركات التأمين أخذ احتياطاتها أكثر في كشف الخطر قبل التعرض له، فليس كل المخاطر سهلة للتشخيص والسيطرة.
- يجب لشركات التأمين أن تنظم دورات تدريبية لتطوير مهارات موظفيها، لأداء مهامهم بفعالية وأكبر كفاءة ولاسيما في مجال تقييم المخاطر لتفعيل مبدأ تشخيص المخاطر عموما ومخاطر الملاءة والسيولة خصوصا.
- يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تفسيري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للشركة و أخذ القرارات المناسبة.
- اعتماد الشركة على أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر.

#### ثالثا: أفاق الدراسة

- وفي الختام لا يزال موضوع دور التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية في شركات التأمين شاسعا ويحتاج إلى الكثير من البحث والعمل إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلق لبحوث أخرى أوسع من ذلك تمس كل الدراسات التحليلية التي يقوم بها شركات التأمين مستقبلا، وعلى سبيل المثال نقترح بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقلا.
- دور أدوات التشخيص المالي الحديث في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين
- أهمية التشخيص المالي في تقييم شركات التأمين.

# قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### أولاً: الكتب

- (1) أسامة عزمي سلام، شقييري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- (2) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2012؛
- (3) أمين السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2007.
- (4) أيمن الشنطي، عامر شقرة، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، 2007.
- (5) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- (6) باديس بن يحيى بوخلوة، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- (7) بلعروسي أحمد النجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2009؛
- (8) جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- (9) حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكت البنوك وأثارها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- (10) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- (11) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS 2007 وIFRS، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (12) خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- (13) خيرت ضيف، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1994.
- (14) دريد كامل آل شيب، مقدمة الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
- (15) دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، جامعة الزيتونة، كلية العلوم الاقتصادية، الأردن، 2012.
- (16) رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- 17) سلمان زيدان، إدارة المخاطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 18) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 19) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)، الدار الجامعية، 2003.
- 20) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، جزء الثاني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، 1999.
- 21) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس، الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 22) طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 23) عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
- 24) عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 25) عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 26) عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، إدارة البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 27) فائزة لعراق، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2013.
- 28) فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز)، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 29) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- 30) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 31) مبارك لسوس، التسيير المالي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 32) محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 33) محمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، الطبعة الأولى، الصاديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 34) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، 2006.
- 35) منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية (مدخل تحليل المعاصر)، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.

- 36) منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، الطبعة الأولى، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- 37) مليكة زغيب، مليود بوشنقرة، التسيير المالي (حسب البرنامج الجديد)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 38) منير شاكور محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 39) ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي (دروس وتمارين)، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
- 40) وليد الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 41) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007.

ثانياً: المقالات

- 1) المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2016؛
- 1) أيمن زيد، الطاهر العمودي، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مجلة الروى الاقتصادية، العدد 19، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، الجزائر، 2015.
- 2) رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 5، المجلد 37، جامعة تشرين، سوريا، 2015.
- 3) سهام بوداب، صناعة الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي-، الجزائر، 2017.
- 4) عادل رزق، الابتكارات المالية في المصاريف التقليدية الإسلامية (الأدوات المالية المبتكرة)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2013.
- 5) فوضيل لحسن، قدور بن نافلة، دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، 2017.
- 6) فيروز جيرار، دور الابتكارات المالية في مجال التأمين في دعم قدرة شركاته في تغطية المخاطر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2009.
- 7) نور الدين زعيط، عمار بوطكوك، الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي، 2017.
- 8) نور الدين وكالة، خليفة الحاج، التشخيص المالي (إدارة لرسم إستراتيجية المالية للمؤسسة)، مجلة أفق للدراسات الاقتصادية، العدد 1.

ثالثا: الرسائل الجامعية

أ: الدكتوراه

- 1) جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر، 2016.
- 2) زهير شلال، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائرية الخاص بتنفيذ العمليات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2014.
- 3) سليمة طبائية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2014.
- 4) فيروز جبار، أثر السياسات الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-1، الجزائر، 2017.
- 5) عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2015.
- 6) مصطفى بناي، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية، في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

ب: ماجستير

- 1) رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
- 2) زهرة حمداني، إشكالية تدوير الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة- وهران-، الجزائر، 2012.
- 3) زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركة التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2011.
- 4) سعاد لفتاحة، إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-1، الجزائر، 2012.
- 5) سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي للشركات التأمين باستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي-قلمة-، الجزائر، 2009.
- 6) عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي



الأوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

(7) عبد النور بومخولف، تقنيات وأساليب التحليل المالي الديناميكي في تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، 2016.

(8) عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي (الأساسي في تقييم الأداء)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 2011.

(9) فاتح طاييب، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، الجزائر، 2015.

(10) فطيمة يحيياوي، دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف-لمسيلة-، الجزائر، 2012.

(11) فايز زهدي الشنلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية-غزة-، فلسطين، 2005.

(12) كريمة الشيخ، إشكالية تطور ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2010؛

13- مصعب بالي، التأمين كأداة لإدارة الأخطار، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-لمسيلة-، الجزائر، 2012.

(14) محمد أمين معوش، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، 2014.

(15) نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفصيل إستراتيجية التغطية من المخاطر المالية في الأزمة المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، الجزائر، 2012.

(16) نور أسامة ماء البارد، أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014.

#### رابعاً: الملتقيات

(1) عبد القادر شلالي، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: "أدارة المخاطر المالية وأثارها على الاقتصاد دول العالم"، جامعة أكلي محند اولحاج، أيام 26، 27 نوفمبر، الجزائر، 2013.

(2) نسيمة بروال، **التشخيص المالي المبني على المقارنة الوظيفية**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول: "التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة-محمد الشريف مساعديّة- سوق أهراس، يومي 22-23 ماي، الجزائر، 2012؛

(3) وهيبة نصري، **التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCf**، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، جامعة باجي مختار-عنابة-، يومي: 22، 23 ماي، 2012.

#### خامسا: الوقائع النظارية العلمية

(1) العيد صوفان، **محاضرات في التحليل المالي**، مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم لاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2018؛

(2) تامر بن صوشة، **محاضرات في الهندسة المالية**، مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون-تيارت-، الجزائر، 2018.

(3) ريم بونواله، **محاضرات في إدارة المخاطر المالية**، مقدمة لسنة الثالثة إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، الجزائر، 2019.

(4) شعبان فرج، **محاضرات في العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، مقدمة لطلبة ماستر تخصص النقود والمالية واقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي امحمد أولحاج-لبويرة-، الجزائر، 2014.

(5) عبد القادر حيرش، **محاضرات في مقياس الهندسة المالية**، مقدمة لسنة الثالثة تخصص مالية البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون-تيارت-، الجزائر، 2018.

(6) لحسن دردوري، **محاضرات في التشخيص المالي**، مقدمة لسنة أولى ماستر علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2015.

#### سادسا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

(1) المادة 35 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.

(2) المادة 215 مكرر من الأمر 95\_07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بقانون التأمينات الجزائرية؛

(3) وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر.

4) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري، الموافق 25 مارس 2009، مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر.

سابعاً: المواقع الالكترونية

1) تنظيم المؤسسة، تاريخاً للتصفح: 2020/08/29، متوفر على الرابط  
www.allianceassurance.com.dz.organisation.html

2) تاريخ التصفح 2020/09/05، متوفر على الرابط: www.allianceassurance.com

3) تاريخ التصفح 2020/09/01، متوفر على الرابط: www.Aljazair Alyoum.com

المراجع باللغة الاجنبية

اولاً: الكتب

- 1) Brahim Sansari, **Analyse Financière**, Maison chihab, Bab El Oued, Alger, 1996.
- 2) Christian sainurapt, **dictionnaire générale de l'assurance**, a créature paris, 1996.
- 3) Théodore carofias, **théorie et pratique de l assurance vie**, Argus, paris, 2009.

ثانياً: النصوص القانونية

- 1) Ministre de finance 'CNC 'avis n89 portant plan et règle des fonctionnement des comptes et présentation des états financières des entités d'assurances et/ou réassurances' Alger.

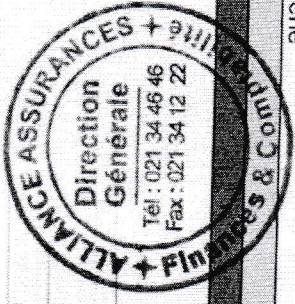


الملاحق

BILAN (ACTIF) 2018 VS 2017

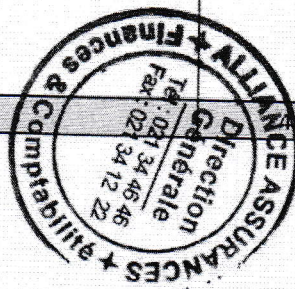
01 29 2018

LIBELLE	2018		2017	
	BRUT 2018	AMO/PROV	BRUT 2017	AMO/PROV
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>	0	0	0	0
<b>Immobilisations incorporelles</b>	212 202 852	152 417 853	178 956 264	120 433 652
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	0	0	0	0
Bâtiments	595 161 100	0	497 943 100	0
Immeubles de Placement	695 955 709	116 801 532	695 955 709	102 882 417
Autres immobilisations corporelles	0	0	0	0
Autres immobilisations en concession	877 295 764	506 511 511	814 833 131	422 533 677
Immobilisations encours	153 993 600	0	55 958 400	0
<b>Immobilisations financières</b>	215 167 741	0	90 479 821	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	420 172 423	0	394 097 583	0
Autres titres immobilisés	1 730 000 000	0	1 230 000 000	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 660 283	0	10 827 542	0
<b>Immôts différés actif</b>	0	0	0	0
<b>Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants</b>	0	0	0	0
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>4 909 609 472</b>	<b>775 730 895</b>	<b>3 969 051 550</b>	<b>645 849 747</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Provisions techniques d'assurance:</b>				
Part de la coassurance cédée	0	0	0	0
Part de réassurance cédée	383 921 182	383 921 182	441 848 625	441 848 625
<b>Créances et emplois assimilés:</b>				
Cessionnaires et cédants débiteurs	11 598 860	0	16 859 992	0
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	2 642 267 237	98 731 643	2 575 811 562	92 290 734
Autres débiteurs	196 021 019	0	188 826 918	0
Impôts et assimilés	9 116 328	0	250 679 117	0
Autres créances et emplois assimilés	5 289 978	5 289 978	734 420	734 420
<b>Disponibilités et assimilés:</b>				
Placements et autres actifs financiers courants	350 000 000	0	850 000 000	850 000 000
Trésorerie	817 055 982	0	647 622 934	647 622 934
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>4 415 270 586</b>	<b>98 731 643</b>	<b>4 972 383 568</b>	<b>92 290 734</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>9 324 880 058</b>	<b>874 462 538</b>	<b>8 941 435 118</b>	<b>738 140 481</b>
			<b>8 460 417 520</b>	<b>8 203 294 637</b>



**BILAN (PASSIF) 2018 VS 2017**

LIBELLE	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	2 205 714 180	2 205 714 180
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	262 924 304	219 710 205
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	462 355 811	432 140 992
<b>Autres capitaux propres:</b>	<b>496 576 138</b>	<b>383 852 240</b>
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	496 576 138	383 852 240
* Régularisations sur exercices antérieurs	0	0
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)	0	0
<b>TOTAL I</b>	<b>3 427 570 433</b>	<b>3 241 417 617</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	0	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions réglementées	385 075 836	319 860 719
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
<b>TOTAL II</b>	<b>385 075 836</b>	<b>319 860 719</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	332 017 388	347 443 550
<b>Provisions techniques d'assurance</b>		
- Opérations directes	2 281 985 167	2 341 004 462
- Acceptations	0	0
<b>Dettes et comptes rattachés</b>		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	375 662 276	417 398 226
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	468 919 449	354 459 332
Impôts Crédit	621 032 552	811 244 300
Autres dettes	558 154 418	370 466 431
Trésorerie passif	0	0
<b>TOTAL III</b>	<b>637 771 252</b>	<b>4 642 016 301</b>



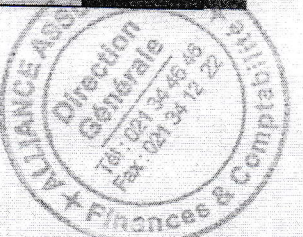
BILAN (ACTIF) 2019 VS 2018

03 ربيع الثاني

LIBELLE	2019		2018	
	BRUT 2019	AMO/PROV 2019	NET 2019	NET 2018
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0	0	0	0
Immobilisations incorporelles	226 348 923	183 770 099	42 578 824	212 202 852
Immobilisations corporelles				
Terrains	675 632 000	0	675 632 000	595 161 100
Bâtements	1 532 834 352	147 458 219	1 385 376 133	695 955 709
Immobilier de Placement	0	0	0	0
Autres immobilisations corporelles	939 817 277	608 916 264	330 901 013	877 295 764
Immobilisations en concession	153 993 600	0	153 993 600	153 993 600
Immobilisations encours	185 959 554	0	185 959 554	215 167 741
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	685 137 423	0	685 137 423	420 172 423
Autres titres immobilisés	1 840 000 000	0	1 840 000 000	1 730 000 000
Prêts et autres actifs financiers non courants	10 243 436	0	10 243 436	9 660 283
Impôts différés actif	0	0	0	0
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	1 322 710	0	1 322 710	0
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>6 251 289 273</b>	<b>940 144 581</b>	<b>5 311 144 692</b>	<b>4 909 609 472</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Provisions techniques d'assurance:				
Part de la coassurance cédée	0	0	0	0
Part de réassurance cédée	321 768 326	321 768 326	321 768 326	383 921 182
Créances et emplois assimilés:				
Cessionnaires et cédants débiteurs	73 878 419	0	73 878 419	11 598 860
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	2 973 535 455	142 508 837	2 831 026 618	2 642 267 237
Autres débiteurs	229 035 646	0	229 035 646	196 021 019
Impôts et assimilés	131 435	0	131 435	9 116 328
Autres créances et emplois assimilés	1 439 956	0	1 439 956	5 289 978
Disponibilités et assimilés:				
Placements et autres actifs financiers courants	250 000 000	0	250 000 000	350 000 000
Trésorerie	896 935 269	0	896 935 269	817 055 982
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>4 746 724 507</b>	<b>142 508 837</b>	<b>4 604 215 670</b>	<b>4 415 270 586</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>10 998 013 780</b>	<b>1 082 653 418</b>	<b>9 915 360 362</b>	<b>9 324 880 058</b>
			<b>874 462 538</b>	<b>4 316 538 943</b>
				<b>8 450 417 520</b>



04 2019 2018



BILAN (PASSIF) 2019 VS 2018		2 019	2 018
LIBELLE			
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		2 205 714 180	2 205 714 180
Capital non appelé		0	0
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		309 159 885	262 924 304
Ecart de réévaluation		763 834 911	0
<b>Résultat net</b>		<b>482 089 560</b>	<b>462 355 810</b>
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)		636 493 373	496 576 138
* Régularisations sur exercices antérieurs		0	0
<b>TOTAL I</b>		<b>4 397 291 909</b>	<b>3 427 570 432</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		0	0
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>		0	0
Autres dettes non courantes		0	0
Provisions réglementées		482 086 264	385 075 836
Provisions et produits constatés d'avance		0	0
<b>TOTAL II</b>		<b>482 086 264</b>	<b>385 075 836</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		441 997 246	332 017 388
<b>Provisions techniques d'assurance</b>			
- Opérations directes		2 395 262 953	2 281 985 167
- Acceptations		3 518 445	0
<b>Dettes et comptes rattachés</b>			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs		350 120 185	375 662 276
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		556 047 454	468 919 449
Impôts Crédit		685 167 927	621 032 552
Autres dettes		603 867 980	558 154 418
Trésorerie passif		0	0
<b>TOTAL III</b>		<b>5 035 982 189</b>	<b>4 637 771 252</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>9 915 360 362</b>	<b>8 450 417 520</b>





COMPTE DE RESULTAT / MATURE (2019 VS 2018)

LIBELLE	2 019		2 018	
	Opérations Brutes 2019	Cessions et Retrocessions 2019	Opérations Nettes 2019	Opérations Brutes 2018
				Cessions et Retrocessions 2018
				Opérations Nettes 2018
Primes émises sur opérations directes	5 202 063 703	-1 001 701 591	4 200 362 112	5 002 372 639
Primes Acceptées		32 211 035	32 211 035	0
Primes émises reportées	50 293 344	-36 985 120	13 308 224	-20 580 180
Primes acceptées reportées		-585 793	-585 793	0
<b>I-Primes acquises à l'exercice</b>	<b>5 252 357 047</b>	<b>-1 007 061 469</b>	<b>4 245 295 578</b>	<b>4 981 792 459</b>
Prestations sur opérations directes	-2 535 485 496	456 836 904	-2 078 648 592	-2 205 331 132
Prestations sur acceptations		-3 573 828	-3 573 828	0
<b>II-Prestations de l'exercice (Sinistres)</b>	<b>-2 535 485 496</b>	<b>453 263 076</b>	<b>-2 082 222 420</b>	<b>-2 205 331 132</b>
Commissions reçues en réassurance	0	215 057 006	215 057 006	0
Commissions versées en réassurance	0	-8 669 824	-8 669 824	0
<b>III-Commissions de réassurance</b>	<b>0</b>	<b>206 387 182</b>	<b>206 387 182</b>	<b>0</b>
<b>IV-Subventions d'exploitation d'assurance</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>V-MARGE D'ASSURANCE NETTE</b>	<b>2 716 871 551</b>	<b>-347 411 211</b>	<b>2 369 460 340</b>	<b>2 776 461 328</b>
Services extérieurs et autres consommations	-953 917 891	0	-953 917 891	-1 098 053 370
Charges de personnel	-718 879 257	0	-718 879 257	-677 864 260
Impôts, taxes et versements assimilés	-112 281 662	0	-112 281 662	-118 554 658
Production immobilisée	0	0	0	0
Autres produits opérationnels	15 989 767	0	15 989 767	8 682 716
Autres charges opérationnelles	-101 812 298	0	-101 812 298	-25 770 015
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-306 922 523	0	-306 922 523	-229 863 052
Prov d'assurance (Prov Règlementées) & CATNAT	-97 010 428	0	-97 010 428	-73 759 874
Reprise sur pertes de valeur et provisions	246 627 910	0	246 627 910	186 544 928
<b>VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>	<b>688 665 168</b>	<b>-347 411 211</b>	<b>341 253 957</b>	<b>747 823 742</b>
Produits financiers	250 295 552	0	250 295 552	234 986 745
Charges financières	-12 672 359	0	-12 672 359	-4 185 158
<b>VII-RESULTAT FINANCIER</b>	<b>237 623 193</b>	<b>0</b>	<b>237 623 193</b>	<b>230 801 587</b>
<b>VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)</b>	<b>926 288 361</b>	<b>-347 411 211</b>	<b>578 877 150</b>	<b>978 625 329</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-96 933 553	0	-96 933 553	-91 516 760
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0	0	0
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>5 765 270 276</b>	<b>-800 674 287</b>	<b>4 964 595 989</b>	<b>5 412 006 848</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>-4 935 915 468</b>	<b>453 263 076</b>	<b>-4 482 652 392</b>	<b>-4 524 898 279</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>829 354 808</b>	<b>-347 411 211</b>	<b>481 943 597</b>	<b>887 108 569</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	166 677	0	166 677	142 781
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-20 713	0	-20 713	-25 026
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>	<b>145 963</b>	<b>0</b>	<b>145 963</b>	<b>117 756</b>
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)</b>	<b>829 500 771</b>	<b>-347 411 211</b>	<b>482 089 560</b>	<b>887 226 324</b>
				<b>-424 870 514</b>
				<b>462 355 810</b>



06 رجب 1441

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أدوات وآليات التشخيص المالي التي تستخدمها شركات التأمين من أجل تقييم مخاطرها المالية على اعتبار أنها من المؤسسات المالية التي لها دور مهم في النشاط الاقتصادي، وقد تمت الدراسة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2019).

حيث أمكن الوصول من خلال الدراسة إلى أن التشخيص المالي له دور كبير في معرفة نقاط القوة والضعف للشركة من خلال تحليل البيانات المالية الموجودة فيها من أجل تجنب الوقوع في المخاطر المالية.

كما خلصت إلى أن التشخيص المالي يعتمد على مجموعة من الأساليب والتقنيات من أجل الحد من المخاطر المالية التي تواجه شركات التأمين من أجل الحفاظ على مركزها المالي واستمرارها في سوق. **الكلمات المفتاحية:** المخاطر المالية، التشخيص المالي، شركات التأمين، القوائم المالية.

### Abstract

The study aims to identify the financial diagnostics mechanisms used by insurance companies to assess their financial risks as financial institutions that play a role in economic activity. The study was conducted at alliance, Algeria, from (2017- 2019).

The study found that financial diagnosis plays a big role in determining the company's strengths and weaknesses by analyzing its financial data by avoiding financial risks.

She concluded that the financial diagnosis depends on a range of techniques to reduce the financial risks faced by in order to maintain their financial position in the market.

**Key words:** financial risk, financial diagnosis, insurance companies, financial statements.